الإباحة

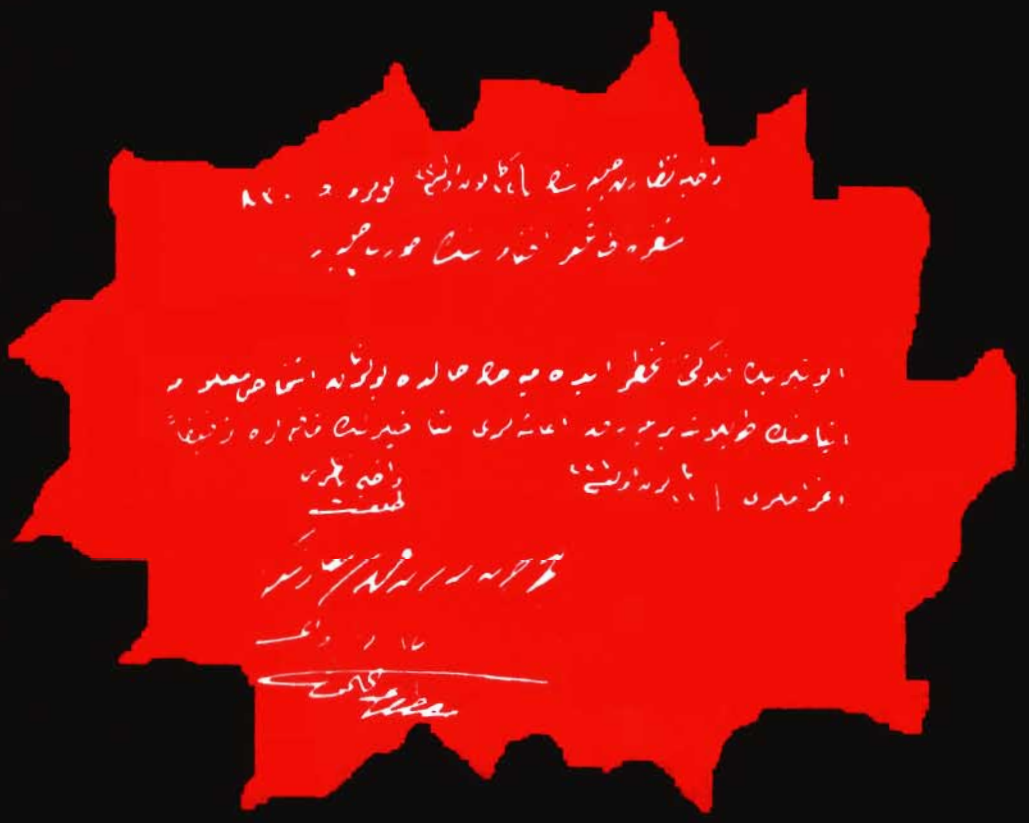

الهيئة العليا لاحياء الذكرى الثمانين للمجازر الأرمنية

الابـادة

١٩١٥ - ١٩٩٥

«من وزير الداخليّة، طلعت، بتاريخ ١٩١٥/٩/١٦، إلى حكومة حلب. لقد سبق وأعلمناكم بأنّ الحكومة، بأمر من الجمعيّة، قد قرّرت القضاء نهائيًا على جميع الأرمن القاطنين في تركيا... يجب وضع حدّ لوجودهم، أيًا كانت إجراميّةً الاجراءات المتّخَذَة، كما يجب عدم اعتبار العمر أو الجنس أو تردّد الضمير الحيّ».

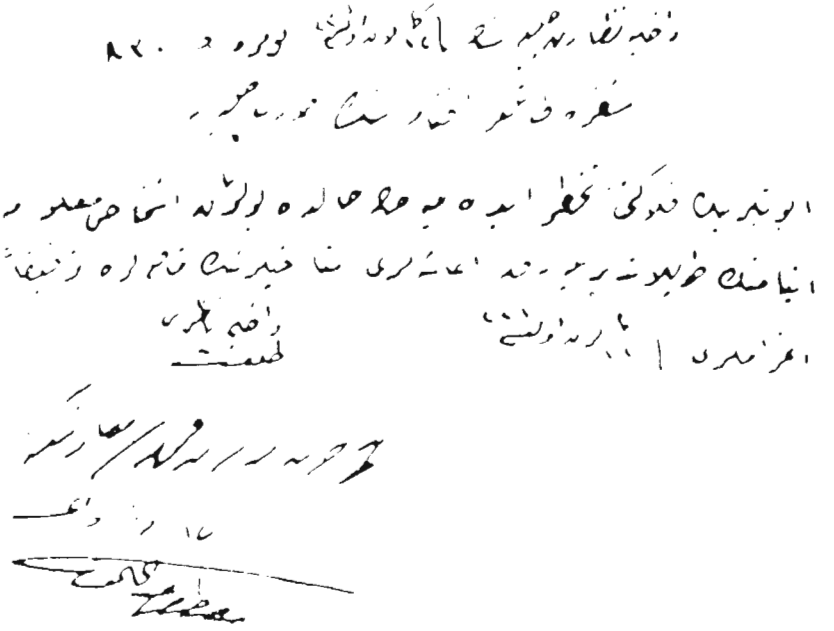

الرقم ٨٣٠ ـ رسالة بالشيفرة من وزير الداخليّة موجّهة إلى حكومة حلب.

«إجمعوا وحافظوا فقط على أولئك اليتامى الذين لا يستطيعون تذكّر العذابات التي تعرّض لها أهلهم، وارسلوا الباقين بعيدًا مع القوافل».

وزارة الداخلية

طلعت

كلمة لا بد منها

يتذكّر الأرمن في أرمينيا وهؤلاء المنتشرون في أرجاء العالم، منذ عام ١٩١٥، وفي كلّ عام، مذبحةَ نصف شعبهم في الامبراطوريّة العثمانيّة، وتهجير النصف الآخر واغتصاب أرضهم القسريّ وغير المشروع وتدمير معالم تراثهم العريق وسحق حضارتهم الانسانية.

إن عام ١٩٩٥ يمثّل الذكرى الثمانين للابادة الأرمنيّة التي ارتكبها الأتراك ويعبِّر الأرمن، في هذه المناسبة، في أرمينيا وفي كلّ أقطار المعمورة، عن سخطهم وغضبهم تجاه لا مبالاة الدّول عمومًا والأمم المتّحدة خصوصًا إزاء هذه الجريمة الكبرى التي بقيت دون عقاب لثمانين عامًا خلت.

لقد عاش الأرمن تحت النير العثمانيّ في ظروف حياتيّة غير محتَمَلة على مدى ستة قرون وفي اضطّهاد وجور سائد لا يُساعد على حماية ثقافتهم القوميّة وكرامتهم الانسانيّة.

وساءت أحوال الأرمن مع ظهور الحركات التحرّرية بين الشعوب البلقانيّة خلال النصف الأوّل من القرن التاسع عشر وفي أعقاب التدخّلات الأوروبيّة الناجمة عنها :

فالتمرّد البلقانيّ أدّى إلى اندلاع الحرب الروسيّة – التركيّة في ١٨٧٧ – ١٨٧٨ وإلى إبرام معاهدتَي «سان ستيفانو» و «برلين»، وبموجبها تعهّد الباب العالي بإجراء الاصلاحات في أرمينيا المحتلّة.

إلاّ أنّ تركيا استغلّت المنافسات القائمة بين الدول الكبرى فأخلّت بالتزاماتها وأقدمت على تدبير مجازر عامَي ١٨٩٤ – ١٨٩٦ التي ذهب ضحيّتها ما يزيد على ٣٠٠,٠٠٠ أرمنيّ.

وتمّ الاتّفاق في عام ١٩١٣ بين الباب العالي والسفراء الاوروبيّين على مشروع إصلاحيّ آخر ينطوي على مسحة من الحكم الذاتيّ. غير أنّ الحكومة التركية اغتنمت فُرصةَ نشوب الحرب العالميّة الاولى وسارعت إلى تعليق مسألة الاصلاحات وإلى إتّخاذ تدابير أكثر ضراوة تجاه الأرمن.

وباشرت الحكومة التركيّة في عام ١٩١٥ بتنفيذ خطّة محكَمَة لافناء الأرمن القاطنين في أرمينيا المحتلّة وفي مناطق أخرى من الامبراطوريّة العثمانيّة. فكانت جريمةُ الابادة الأولى في التاريخ الحديث بحقّ شعب بأكمله. إنّ ما لحق بالأرمن من نهب وقتل على فترات متقطّعة ولأجيال متعدّدة في ظلّ حكم السلاطين بلغ ذروته في عام

١٩١٥ وفي الأعوام اللاحقة. كلّ ذلك بهدف تصفية المسألة الأرمنيّة مرّة واحدة وبشكل نهائيّ وحاسم، كما صرّح بذلك طلعت باشا وزير الداخليّة التركيّ آنذاك.

وكان الشبّان الأرمن في بادىء الأمر يجنَّدون في الجيش العثمانيّ، ومن ثمّ يتمّ تجريدهم من السلاح ونقلهم إلى فرق السخرة حيث يجري قتلهم في مجموعات. ثمّ، في ٢٤ نيسان ١٩١٥، أُلقي القبض على المثقّفين الأرمن البارزين وعلى القادة الوطنيّين في اسطنبول وتمّ نفيهم إلى داخل الأناضول حيث لقوا مصرعهم. وهكذا فقد الشعب الأرمنيّ نخبة مفكّريه ومُني بخسارة فادحة.

وأخيرًا، أصدرت السلطات التركيّة أوامرها بإبعاد جميع الأرمن ـــ الشيوخ والنساء والأطفال ـــ الباقين. وغالبًا ما كان يجري ذبحهم على الفور، فيما كان كثيرون يُساقون جنوبًا باتجاه الصحراء السوريّة ليغدوا فريسة عصابات خاصّة أشرفت على تنظيمها السلطات الرسميّة. وفريسة حرّاس انتُدبوا لمواكبة قوافل المهجَّرين. وبالطبع، نالت المجاعة والأمراض قسطها من الضحايا. وكان القصد عدم إبقاء أحد على قيد الحياة في مسيرة الموت هذه. ونتيجةً لذلك، قضى على ما يقارب من مليون ونصف المليون أرمنيّ.

وكان من أثر ذلك دمارُ الوطن الأرمنيّ حيث عاش الأرمن طوال قرون سبقت وصول الأتراك، وأنشأوا ثقافة مميّزة من خلال سيادة وكيان مستقلّ.

ولقد أُفني عدد كبير من الأرمن وأُعيق نموّهم السكّاني وأُخليت أراضيهم من مالكيها الشرعيّين ودمِّر إرثهم الثقافيّ بصورة شنيعة وفرض عليهم التهجير القسري في ظروف وحشية لم تساعدهم على متابعة الحياة.

ووقِّعت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في ١٠ آب ١٩٢٠، معاهدة «سيفر» وفيها تم الاعتراف بأرمينيا المستقلة. ولكن، بسبب نشوء تركيا القوميّة والتنافس بين الحلفاء، لم تنفَّذ المعاهدة المذكورة. ثمّ تلتها معاهدة «لوزان» في ٢٤ تمّوز ١٩٢٣ التي لم تأتِ على ذكرِ الأرمن رغم تعهّدات الحلفاء الطنّانة والمتكرّرة. ورغم مقرّرات عصبة الأمم لاقامة وطن قوميّ أرمنيّ ورغم العرائض المرفوعة بهذا الخصوص إلى مؤتمر لوزان.

وهكذا، كان الشعب الأرمنيّ ضحيّة أوّل إبادة عرفها القرن العشرون ولم تعترف بها تركيا ولا بعض الأوساط الدوليّة، وما زال العالم مستمرًّا في صمته حيال هذه المسألة وتجاهله لها. إذ لم يُعاقب المجرمون ولم يعوَّض عن الضحايا. ولكنّ المسألة الأرمنيّة ليست مجرّد قضيّة اعتراف بالابادة والتعويض عنها. وإنّما هي في الأساس قضية حقوق تتعلّق بالأرض أي حقّ الشعب الأرمنيّ في العودة إلى وطنه، وحقّه في تقرير مصيره أيضًا.

إنّ الحكومة التركيّة تتمادى في نكران الابادة الأرمنيّة وتحاول بشتى الطرق تجاهل الحقائق وتزوير التاريخ رغم وجود إثباتات وافرة

وشاملة (محفوظات الدول، الصحافة العالمية، والبيانات المكتوبة والشفوية وحتى محفوظات الدولة العثمانية والصحافة التركية...).

ويتجلّى هذا الموقف التركيّ في الضغط الذي مارسته الحكومة التركيّة عام ١٩٧٤ وفي الأعوام التالية لحذف فقرة متعلقة بالابادة الأرمنيّة وردت في تقرير الأمم المتّحدة في معرض دراسة لها حول موضوع الابادة. فالفقرة الثلاثون كانت قد خصّصت ثلاثة أسطر بسيطة لمصير الأرمن، جاء فيها : «عندما نصل إلى الأزمنة المعاصرة، تجب الاشارة إلى وجود مجموعة من وثائق وفيرة تتعلّق بمجازر الأرمن التي تُعتبر أوّل جريمة إبادة جماعيّة في القرن العشرين.»

ورغم الضغوط والمماطلات السياسيّة والاغراءات المادّية والتهديدات الارهابيّة التي مارستها الحكومة التركيّة، لم تتمكّن تركيا من النيل من الحقيقة التاريخيّة، وعزيمة الباحثين الذين أقرّوا الفقرة المذكورة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٨٥، بعد أن عدّلوها بالشكل التالي :

«في عامي ١٩١٥ - ١٩١٦، إرتكبَ العثمانيّون الأتراك مجزرة بحق الأرمن، حيث تعرّض أكثر من مليون أرمَنيّ للمذابح أو سِيقوا للمَوت. هذه الوقائع تستند إلى ما جَاء في سجلاّت المحفوظات الأميركيّة والألمانيّة والبريطانيّة، وفي تقَارير الدبلوماسيّين المعتَمَدين في الامبراطوريّة العثمانيّة آنذاك...»

(الفقرة ٢٤ من تقرير لجنة تدارك الابادة والدفاع عن الأقليات التابعة للجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة)

وحقّقت القضيّة الأرمنيّة، خلال الثمانينات، تقدمًا ملحوظًا إذ تطرّق أكثر من منبر عالميّ إلى الجرائم التي نُفِّذت من خلال إرتكاب أوّل إبادة جماعيّة في القرن العشرين، وإلى الحقوق المشروعة لأبناء الشعب الأرمنيّ.

وهكذا، إهتمّت محطّات التلفزة والاذاعة في جميع أنحاء العالم بالقضيّة الأرمنية، وأعدّت برامج خاصة عن المجازر التي ارتكبتها الدّولة التركية بحقّ الأرمن، شارحةً للرأي العامّ العالميّ الأسباب والدوافع السياسيّة والاقتصادية والحضاريّة والاجتماعيّة التي دفعت الدولة التركيّة لارتكاب المجازر الأرمنيّة.

وأكثر من ذلك، فقد أيّد مجلس الكنائس العالميّ المطالبَ الأرمنيّة المحقّة مبديًا إهتمامه من خلال العديد من المحافل والمجالس.

وفي صيف ١٩٨٣، وخلال انعقاد اجتماع الجمعيّة السادسة لمجلس الكنائس العالميّ في فانكوفر بكندا بين ٢٤ تمّوز و ١٠ آب، إتّخذ المجلس قرارًا تاريخيًّا، وأصدر بيانًا شجب فيه الابادة الأرمنيّة (أنظر الفصل التالي).

واعترف العالم المتحضِّر، في عام ١٩٨٤، مرّة أخرى بالحقوق المشروعة للشعب الأرمنيّ، عندما اهتمّت المحكمة الدائمة للشعوب بالابادة الأرمنيّة وخصّصت جلسات متتالية بين ١٣ و ١٦ نيسان ١٩٨٤ للبحث في القضيّة الأرمنيّة (أنظر الفصل التالي).

وتابعت القضيّة الأرمنيّة نيلَ الاعتراف تلو الاخر على الصعيد السياسيّ : ففي ١٨ حزيران ١٩٧٨ أقرّ البرلمان الأوروبّي بالحقيقة التاريخيّة للمجازر الأرمنيّة، واشترط لانتساب الدّولة التركيّة إلى السوق الاوروبّية المشتركة إعتراف هذه الأخيرة بالمجازر الأرمنيّة.

وهكذا، لم تنل القضيّة الأرمنيّة الاعتراف الدوليّ فحسب، بل تسيّست رغم الضغوط والاغراءات التي مارستها الدولة التركيّة على بعض أعضاء البرلمان الاوروبيّ.

ورغم كل هذا، بقيت الانجازات التي حقّقتها القضيّة الأرمنيّة حبرًا على ورق، وذهبت ضحية المصالح العالميّة والتنافس الدوليّ لكسب ودّ الحكومة التركيّة.

هذا، وقد حاولت بعض الدّول تجاهل القضيّة الأرمنيّة بسبب الموقع الاستراتيجيّ الجيوسياسيّ المحدَّد لتركيا في حسابات القوى العظمى. والأنكى من ذلك أنّ العديد من الشخصيّات السياسية المسؤولة أضفت الاهانة على نكبة الأرمن وذلك باستعمال عبارات مثل «الابادة المزعومة»، رغم امتلاء ملفّات دولها ببراهين مخيفة ومخزية عن المأساة وشناعة الجريمة.

لكن، ورغم المحاولات المتكرّرة، ولأنّ المساعي في متابعة القضيّة الأرمنيّة اكتسبت زخمًا جديدًا في العقد الأخير، لم تتردّد الحكومة التركية في اللجوء إلى الارهاب الحكوميّ مصرّحة هدفها في إسكات الأصوات الناشطة المرفوعة باسم العدالة.

إنّ القضيّة الأرمنيّة هي في الأساس قضيّة العدالة والحقوق المشروعة التي اغتُصبت ولا تزال تُغتصب. والسلام لن يتحقّق ولن يدوم دون العدالة.

إن حلّ القضيّة الأرمنيّة وحلّ قضايا كلّ الشعوب المظلومة يرتدي أهمّية عالميّة. فالأمن والسلام العالميّان والاستقرار والتعايش والاخاء لا سبيل إلى تحقيقها دون إيجاد حلول عادلة لقضايا الشعوب المضطَّهدة المحبّة للحرّية. حتى تركيا، وربما تركيا بشكل خاص، سوف تستفيد من العدالة التي يحصل عليها الأرمن وفقًا لروح ميثاق الأمم المتّحدة ومقرّراته.

الجريمة تستمرّ، ويستمرّ معها احتلال الأراضي الأرمنيّة وانتهاك معالمها التاريخيّة ومحاولات تزوير التاريخ. أمّا الأرمن المقيمون في جمهوريّة أرمينيا المستقلّة حديثًا فهم معرّضون بدورهم للحصار المفروض على الدولة الأرمنيّة من قبل الحكومة التركيّة منذ أكثر من خمسة أعوام في محاولة لاخضاع آخر بقعة للوجود الأرمنيّ الحرّ.

إن استمرار الأوضاع الحاليّة يخلق استياءً قويًّا بين الملايين من الأرمن سواءً أكانوا يعانون عواقب المجازر والحصار في جمهوريّة أرمينيا الفتيّة أو في المهجر، إضافة إلى الاستياء لدى الشعوب المحبّة للسلام والعاملة من أجل العدالة وبناء عالم أفضل. وفضلاً عن ذلك، يزداد تصميم الأرمن على مواصلة النضال حتى استرجاع حقوقهم المسلوبة.

حكم
المحكمة الدائمة للشعوب
١٣ – ١٦ نيسان ١٩٨٤
باريس – السوربون

(المقاطع الرئيسيّة والحكم النهائي)

١ – في الأدلّة

إن الدعوى المرفوعة أمام المحكمة تتعلق بإتهام ارتكاب جريمة ابادة الجنس البشري فيما يتعلق بحوادث عامي ١٩١٥ و ١٩١٦.

ان المحكمة تعتبر ان الوقائع المسرودة اعلاه بالاستناد الى أدلة متعددة ومطابقة. لقد قدمت الادلة وجرى تحليلها في مختلف التقارير المستمعة من قبل المحكمة علمًا بأن وثائق عديدة عرضت أيضًا على المحكمة.

ان جدولا شاملا بالمؤلفات الدالة على مصادر هذه المعلومات قد جرى وضعه من قبل البروفيسور ر. ج. هوفانيسيان (THE ARMENIAN HOLOCAUST كامبريج - مارس ١٩٨١).

وعدا المصادر العثمانية ـــ التي تبقى محظورة ـــ فان أهم الوثائق هي التالية :

- المحفوظات الالمانية التي تتمتع بأهمية خاصة بسبب كون المانيا حليفة للامبراطورية العثمانية. يجب بالدرجة الاولى ذكر تقارير وشهادات يوهانس ليبسيوس، الدكتور ارمين واغنر ومنظمة «دوتشر هيلفبوند»، الدكتور جاكوب كونتسلر، الصحافي ستورمير، الدكتور مارتين نيباك، والمبشر ارنست كريستوفل، الجنرال ليمان فون ساندرس. ويذكر هذا الاخير ان السكان الارمن في ازمير وادرينوبل لم ينقذوا سوى على أثر تدخلاته القوية.
- تقارير الوكلاء الدبلوماسيين والقناصل الألمان الذين شهدوا بأم أعينهم ظروف وكيفية تشتيت الاهالي في أرضروم وحلب وسمسون الخ.
- المحفوظات الاميركية الكثيرة التي تحذو الحذو نفسه (تقارير المبشرين، القناصل والمنظمات الخيرية) (الشؤون الداخلية في تركيا ١٩١٠ - ١٩١٩ مسائل عرقية، وزارة الخارجية)، وكذلك مذكرات السفير الاميركي في القسطنطينية، هـ. مورغنتاو.
- «الكتاب الازرق» الذي خصصه البريطانيون لهذه الحوادث والمنشور في سنة ١٩١٦ من قبل الفيسكونت برايس.
- محاضر محاكمة الاتحاديين (الاتحاد) المرفوعة من قبل الحكومة التركية عشية هزيمة الامبراطورية العثمانية.

وفي هذه المحاكمة التي جرت بين نيسان وتموز ١٩١٩، تلقت الحكومة التركية الادلة المتعلقة بالتهجير والمذابح واتهمت امام المحكمة الحربية مسؤولي هذه الاعمال الذين جرت محاكمة أهمهم غيابيًا. ان القرارات الصادرة تدين أكثرية المتهمين ومنهم طلعت وأنور وجمال (محكوم عليهم بالاعدام غيابيًا).

- الشهادات التي أدلى بها اربعة من الذين نجوا من المجازر والذين عاشوا في طفولتهم كل هذه الحوادث

٢ – في القانون

أ – في حقوق الشعب الأرمنيّ :

لقد ثبت لدى المحكمة ان الشعب الارمني، الذي تعرض الى المجازر وغيرها من أعمال الاضطهاد، يشكل أمة بمعنى الكلمة في الحقوق الدولية.

ولهذا الشعب الحق اليوم، بأن يتصرف بمصيره حسب أحكام المادتين ١ و ٢ من ميثاق الامم المتحدة وأحكام الاعلان العام لحقوق الشعوب المصدق في الجزائر بتاريخ ٤ تموز ١٩٧٦ ويقع على المجتمع الدولي وبصورة خاصة على الامم المتحدة ان تتخذ كافة التدابير الضرورية لاحترام هذا الحق الاساسي بما فيه تلك التي ترمي بالدرجة الاولى الى تمكينه من الممارسة الفعلية لهذا الحق.

والمحكمة ترى التشديد على الالتزامات الخاصة التي تقع على الدولة التركية في هذا المجال والناتجة عن القواعد العامة للحقوق الدولية والمعاهدات الخاصة التي أبرمتها منذ قرن واحد تقريبًا.

وبهذه المناسبة تشير المحكمة الى المادة ٦١ من معاهدة برلين التي بموجبها تعهدت تلك الدولة منذ ١٨٧٨ بأن تعطي الى الشعب الارمني في داخل الامبراطورية العثمانية نظامًا يؤمن، تحت مراقبة دولية، ازدهاره في الامان، وتلاحظ المحكمة أيضًا بأن الوعود المعطاة الى الشعب الارمني، خلال الحرب العالمية الاولى في حق تقرير مصيره بنفسه لم تحترم، اذ سمح المجتمع الدولي بزوال الدولة الارمنية غن الوجود، التي تم الاعتراف بها، مبدئيًا، من قبل الدول المتحالفة وشركاؤها وأيضًا من قبل الدولة التركية في معاهدة «باطوم».

ان عدم احترام حق هذه الدولة الارمنية في الوجود داخل حدودها المعترف بها في داخل المجتمع الدولي وكذلك عدم احترام حق الشعب الارمني في حياة آمنة داخل الامبراطورية العثمانية، لا يمكن ان يؤدي الى هدر حق الشعب الارمني وانحلال مسؤولية المجتمع الدولي تجاه هذا الشعب.

وترى المحكمة ان مصير أي شعب لا يمكن أن يعتبر مسألة داخلية خاضعة لمشيئة الدول ذات

السيادة. ان الحقوق الاساسية لهذا الشعب تخص مباشرة المجتمع الدولي الذي يملك الحق والواجب في الاشراف على احترامها، وخاصة عندما تقوم احدى الدول الاعضاء بانكارها علنًا.

ولا مفر من الوصول الى هذا الاستنتاج لانه حتى قبل ان يكرس ميثاق الامم المتحدة حق الشعوب في التصرف بمصيرها، كانت حقوق الشعب الارمني قد تمّ الاعتراف بها من قبل الدول المعنية، تحت مراقبة ممثلي المجتمع الدولي.

ب – في تهمة جريمة إبادة الجنس البشري :

☆ القواعد العامّة :

حسب نصوص المعاهدة المتعلقة بمنع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري والتي تبنتها الهيئة العامة للامم المتحدة بتاريخ ٩ – ١٢ – ١٩٤٨، فان إبادة الجنس البشري «جريمة معاقب عليها بالقانون الدولي» «دون التفريق بين الجريمة المرتكبة في زمن السلام أو زمن الحرب» (مادة ١).

«وتعتبر جريمة إبادة الجنس البشري أي من الاعمال التالية، المرتكبة بغية القضاء كليًا أو جزئيًا على جماعة قومية أو جنسية أو عنصرية أو دينية :

- قتل أفراد من الجماعة.
- المساس الخطير بالسلامة الجسدية أو الفكرية لأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمدًا الى ظروف معيشية تؤدي الى القضاء عليها كليًا أو بعضًا.
- التدابير الرامية الى اعاقة التناسل ضمن الجماعة.
- نقل الاطفال قسرًا من جماعة الى اخرى (مادة ٢).

وحسب المادة ٣ تعاقب الاعمال التالية :

- جريمة إبادة الجنس البشري.
- التآمر بغية اقتراف جريمة ابادة الجنس البشري.
- التحريض المباشر العلني لارتكاب هذه الجريمة.

- الشروع في ارتكاب هذه الجريمة.
- التواطؤ في جريمة إبادة الجنس البشري.

تجب معاقبة الاشخاص مرتكبي هذه الاعمال «ان كانوا من الحكام أو الموظفين أو الافراد (مادة ٤)».

وتعتبر المحكمة انه يجب قبول هذه الاحكام كتعريف للظروف التي تتوجب فيها معاقبة جريمة إبادة الجنس البشري حسب قواعد القانون الدولي، حتى ولو كانت هناك تعاريف أكثر شمولاً.

ان هذه المعاهدة اصبحت سارية المفعول بتاريخ ١٢ - ١ - ١٩٥١ وقد جرى تصديقها من قبل تركيا بتاريخ ٣١ - ٧ - ١٩٥٠. الا انه لا يستنتج من ذلك أن أعمال إبادة الجنس البشري لا يمكن ملاحقتها قضائيًا اذا كانت :

١) مرتكبة قبل دخول المعاهدة حيز التنفيذ أو

٢) من قبل دولة لم تقم بالمصادقة عليها.

واذا كان صحيحًا أن المعاهدة ترتّب على عاتق موقعيها التزامات منع ومعاقبة الجريمة، فان ذلك لا يمنع من اعتبار هذه المعاهدة معلنة للحق لا منشئة له، في إقرارها لمبدأ وجوب معاقبة جريمة إبادة الجنس البشري بالذات.

ان صفة المعاهدة بانها معلنة تظهر من نصوصها. ونجد في المقدمة ان الاطراف المتعاقدة «تعترف بانه في كافة المراحل التاريخية كانت جريمة إبادة الجنس البشري قد ألحقت خسائر كبيرة بالبشرية» وتؤكد الاطراف الموقعة في المادة (١) ان هذه الجريمة «جريمة دولية»، علمًا بأن هذا التأكيد يثبت بصورة حتمية وجود هذه الجريمة قبل تاريخ ٩ - ١٢ - ١٩٤٨. ان هذا المبدأ مكرس أيضًا في الفقه الدولي الذي يعكس القناعة الجماعية للدول وليس مهمًا ان يكون مصطلح (جريمة إبادة الجنس البشري) قد ظهر في تاريخ حديث، المهم ان الاعمال التي يشير اليها قد حصل استنكارها منذ القديم.

بعد القبول بأن القاعدة المذكورة هي معلنة لا منشئة للجريمة، ليس واجبًا على المحكمة ان تعين بالتحديد تاريخ نشوء هذه القاعدة التي تكرسها المعاهدة. يكفي أن تكون هذه القاعدة قد دخلت حيز الوجود بالتاريخ الذي تمت فيه المذابح موضوع الادعاء. ويظهر بجلاء من ردود الفعل التي أثارتها

القضية الارمنية، حتى ولو كانت في بعض الاحيان قابلة للمناقشة، ان «قوانين البشرية» كانت تدين سياسة الابادة المنتظمة المتبعة من قبل الحكومة العثمانية. والمحكمة تريد ان تشدد على ان تلك القوانين، التي تحتاج اليوم الى تكريس، ليست مبنية على مستلزمات أدبية واحلاقية فحسب، وانما تعبر عن التزامات «الحقوق الايجابية» التي لا يمكن للدول أن تتجاهلها بداعي انها لم تكن بعد قد دخلت ضمن المعاهدات، مثلها مثل قاعدة «مارتينيز» التي تكرسها مثلا في مجال حقوق الحرب. يضاف الى ذلك ان ادانة الجرائم المرتكبة اثناء الحرب العالمية الاولى تؤكد قناعة الدول بأنها لم تكن مسموحة قانونًا وان لم تكن بعد قد منعت بالقوانين المكتوبة. وتود المحكمة ان تذكر بأن الجرائم ضد البشرية مثلها مثل جرائم الحرب كانت موضوع تلك الادانة، انها تشدد أيضًا على ما جاء في المادة (٢٣٠) من معاهدة «سيفر» التي أشارت بوضوح الى مسؤولية تركيا في المذابح التي ارتكبت في الاراضي التركية. لا شك في ان تلك المعاهدة لم تصدّق وان التزام القمع الذي كانت تنظمه لم ترَ النور. إلا ان هذه الحالة لا تمنع اطلاقًا من اعتبارها تعكس بوضوح قناعة الدول، في ذلك الوقت، بأن الجريمة المسماة بإبادة الجنس البشري غير قانونية.

لذلك فان المحكمة تعتبر أن جريمة إبادة الجنس البشري كانت مدانة منذ تاريخ المذابح الاولى التي ذهب الارمن ضحية لها، وان معاهدة ١٩٤٨ جاءت لتعبِّر رسميًا، وان كان بتعابير ضيقة، عن وجود قاعدة قانونية يجب ان تطبق على الحوادث المعروضة أمام هذه المحكمة.

☆ الاتّهام بإبادة الأرمن :

وعلى ضوء الادلة المقدمة أمام المحكمة، فان الاستنتاجات التالية التي أوردنا محتوياتها أعلاه، تفرض نفسها :

ان الأرمن يشكلون دون أدنى شك مجموعة قومية حسب ما اشير اليها في القاعدة المانعة لجريمة إبادة الجنس البشري. ان هذا الاستنتاج يصبح أكثر لزامًا لانهم يشكلون شعبًا محميًا بحق التصرف بمصيره، الأمر الذي يشكل سببًا آخر للقول بأنهم يشكلون جماعة يمنع القضاء عليها بحسب القواعد المتعلقة بجريمة إبادة الجنس البشري.

ان حقيقة الوقائع التي تشكل جريمة إبادة الجنس البشري ثابتة ولا يجوز التشكك فيها. ان وقائع قتل أفراد من الجماعة وإخضاعهم لظروف معيشية تؤدي الى القضاء عليهم، والمساس بسلامتهم الجسدية والفكرية، كل هذا يظهر بجلاء ووضوح من الادلة الكثيرة المقدمة الى المحكمة. وفي تفحصها للوقائع فان المحكمة أخذت بعين الاعتبار، قبل كل شيء، المذابح المرتكبة بين ١٩١٥ و ١٩١٧، والتي تمثل أقصى مظاهر السياسة التي ظهرت بوادرها بوضوح في حوادث ١٨٩٤ - ١٨٩٦.

ان التصميم على إبادة الجماعة بالذات، الذي هو من صميم جريمة إبادة الجنس البشري، ثابت أيضًا. يظهر بوضوح من الشهادات والوثائق المقدمة، وجود سياسة مخطط لها للقضاء على الشعب الأرمني، وهذا التصميم ينطبق تمامًا على ما أشارت اليه المادة (٢) من معاهدة ١٩٤٨/١٢/٩.

هذه السياسة ظاهرة في الأعمال التي تنسب بدون أي التباس الى السلطات التركية والعثمانية خاصة في المذابح المقترفة في ١٩١٧/١٩١٥. وقد ثبت لدى المحكمة أيضًا أنه بالاضافة الى الأعمال الشرسة التي ارتكبتها الدولة بالذات، فانها قامت أيضًا وفي مناسبات عديدة وعن طريق دعاية وقحة بتحريض السكان المدنيين لارتكاب أعمال إبادة الجنس البشري ضد الارمن.

وقد ثبت أيضًا لدى المحكمة ان هذه السلطات امتنعت عن وقف بعض المذابح بالرغم من وجود الوسائل اللازمة لديها، وباستثناء محاكمة الاتحاديين، لم تقم بمعاقبة المذنبين. وهذه الوقائع تشكل تحريضًا على الجريمة وامتناعًا مذنبًا تستلزم ادانتها اسوة بالتنفيذ المباشر لجريمة إبادة الجنس البشري المحرمة.

وفي ضوء الادلة المقدمة اليها، فان المحكمة ترى بأن مختلف الحجج (عصيان، خيانة...) المستعملة من قبل الحكومة التركية لتبرير المذابح المقترفة، لا تستند إلى أي اساس. وتريد في كل الاحوال أن تذكر بأنه حتى اذا كانت تلك الاعمال ثابتة، فانها لا تبرر المذابح المقترفة. ان جريمة إبادة الجنس البشري جريمة لا تقبل أي تبرير أو تفسير.

لهذه الاسباب فان المحكمة تعتبر تهمة إبادة الجنس الأرمني الموجهة ضد السلطات التركية ثابتة.

☆ الآثار المترتّبة على الجريمة :

تذكر المحكمة بإنه، اسوة بكافة الجرائم المرتكبة ضد البشرية، فان جريمة إبادة الجنس البشري غير خاضعة للتقادم (مرور الزمن) حسب قواعد القانون الدولي، كما تؤكده المعاهدة المتعلقة بعدم شمول التقادم لجرائم الحرب وللجرائم المرتكبة ضد البشرية المصدقة من قبل الهيئة العامة للامم المتحدة بتاريخ ٢٦ - ١١ - ١٩٦٨.

ان جميع مسؤولي المذابح، سواء أكانوا من «الحكام أو الموظفين أو الأفراد» معرَّضون للعقاب الذي التزمت الدول بإنزاله عليهم، مع احترام الضمانات الخاصة بممارسة العدالة القمعية.

وبصرف النظر عن أية عقوبة جزائية، فان جريمة إبادة الجنس البشري تشكل خرقًا للقانون الدولي وعلى الحكومة التركية أن تتحمل مسؤوليتها. وأولى واجباتها هو الالتزام الأساسي الذي يقع عليها بأن تعترف بهذه الجريمة بدون تشويش الحقائق وبأن تبدي أسفها عن ارتكابها، الأمر الذي قد يعوض بقدر يسير الاضرار المعنوية غير المحدودة التي تحملتها الامة الارمنية.

وتنوي المحكمة التذكير بأنه، وعلى ضوء أحكام القانون الدولي والاجتهاد الدولي المتعلق به، فان هوية واستمرارية الدولة التركية لم تتأثر بالانقلابات التي حصلت منذ انحلال الامبراطورية العثمانية. لا الاقتطاعات الاقليمية التي حصلت لها ولا النظام السياسي الجديد الذي تبنته من شأنهما ان تغيرا شيئًا في استمرارية صفتها كفرد من أفراد الحقوق الدولية. ويستنتج من ذلك انه لا يجوز قبول موقف الحكومات التي تتابعت في تركيا منذ نشأة (الجمهورية الكمالية) برفض تحمل المسؤوليات المستمرة التي تقع على الدولة التي تقوم بتمثيلها في المجتمع الدولي.

وقد ثبت أيضًا لدى المحكمة انه لا يوجد أي شيء، لا في التصريحات ولا في سلوك الشعب الارمني أو الدول التي كانت من واجبها الحفاظ على حقوق الشعب الارمني، يمكن أن يفسر ما يحمل معنى التنازل عن التمسك بالمسؤولية التي تقع على مقترف جريمة إبادة الجنس البشري. ومثلها مثل اسلافها، فان الحكومة التركية الحالية يجب أن تتحمل مسؤوليتها.

ان مثل هذه الجريمة تشكل خرقًا لأهم الالتزامات الضرورية للمجتمع الدولي بحيث ان أصحاب المشروع الجديد، للمادة المتعلقة بمسؤولية الدول، وصفوها بحق «بالجريمة الدولية» المرتكبة من قبل الدولة، بمعنى المسؤولية الحكومية وليس فقط بضرورة المعاقبة الجزائية. ويستنتج من ذلك انه بالاستناد الى الالتزامات الخاصة التي تقع على المجتمع الدولي تجاه الشعب الارمني، انه من حق أي عضو في ذلك المحتمع ان يطالب الحكومة التركية بالوفاء بالتزاماتها وبصورة خاصة بأن يسعى الى حمل هذه الاخيرة، بدلا من الاستمرار في انكارها، ان تقوم بالاعتراف بها رسميًا. ولهذا العضو أيضًا الحق في أن يتخذ أي تدبير للمساعدة والمعاونة، حسب القواعد المعمول بها في القانون الدولي واعلان الجزائر، دون أن يتهم بالتدخل بشكل غير قانوني في الشؤون الداخلية للآخرين.

على المجتمع الدولي، وبصورة خاصة، عن طريق الامم المتحدة، يقع واجب الاعتراف بجريمة الابادة ومساعدة الشعب الارمني في تحقيق هذه الغاية، اذ لا يمكن تبرئة المحتمع الدولي لتركه ارتكاب مثل هذه الجريمة بحق شعب من شعوبه، الذي كان يلتزم تجاهه بضمان سلامته اسوة ببقية الدول، فضلاً عن أنه كان على المجتمع الدولي الا يسكت طيلة هذه المدة أمام الانكار المستمر للحقائق التاريخية.

ان إبادة الجنس الارمني اثناء الحرب العالمية الاولى كانت الجريمة الاولى من هذا النوع في مستهل قرن رأينا فيه تكاثرها مع مظاهرها الشنيعة.

ان ارتكاب مثل هذه الاعمال الوحشية ليس محصورًا بالمجتمعات التي يعتبرها البعض بغير النامية. وعلى عكس ذلك رأينا أحيانًا انها ارتكبت من قبل مجتمعات وأمم كانت الاكثر تقدمًا في المجال العلمي. ونجد أكثر الأمثلة وضوحا، في القرن العشرين، حيث طبقت التقنية الحديثة والتنظيم العلمي في جريمة إبادة الجنس البشري بحق يهود اوروبا من قبل النازيين، هذه الجريمة التي بلغت مستوى غير معقول من العذاب الانساني والتي انتهت بإبادة ستة ملايين من البشر.

وفي جلسات سابقة حكمت هذه المحكمة بإدانة جريمة إبادة الجنس البشري المرتكبة في حق

شعب السلفادور (حكم تاريخ ١٩٨١/٢/١١) وفي حق شعب موبيري في التيمور الشرقي (حكم تاريخ ١٩٨١/٦/٣١) وفي حق الشعب الهندي في غواتيمالا (حكم تاريخ ١٩٨٣/١/٣١).

وترى المحكمة أنه من الآثار الأكثر خطورة وازعاجًا لجرائم إبادة الجنس، فضلا عن الأضرار غير القابلة للتعويض التي تتحملها ضحاياها، انه يؤدي الى انحدار وافساد البشرية جمعاء.

لهذه الاسباب

وجواباً على الاسئلة التي طرحت عليها

فإنّ المحكمة تحكم بما يلي :

- ان المواطنين الارمن كانوا ولا يزالون يشكلون أمةً، كان يتوجب في السابق، ويتوجب الآن احترام حقوقها الفردية والجماعية حسب قواعد القانون الدولي.
- ان إفناء الشعب الارمني عن طريق التهجير والمذابح يشكل جريمة إبادة الجنس البشري غير الخاضعة للتقادم حسب مفهوم معاهدة ١٩٤٨/١٢/٩ المتعلقة بمنع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس، وباعتبارها تدين هذه الجريمة، فان تلك المعاهدة هي معلنة للحقوق وليس منشئة لها، باعتبارها تكرِّس قواعد كانت نافذة بتاريخ الاعمال المدانة.
- ان حكومة «تركيا الفتاة» مسؤولة عن هذه الجريمة، فيما يتعلق بالاعمال المرتكبة من ١٩١٥ الى ١٩١٧.
- ان جريمة إبادة الأرمن هي أيضًا «جريمة دولية» ويجب على الدولة التركية تحمُّل مسؤوليتها، دون التمكن من تلفيق الحجج، للخلاص منها، بعدم الاستمرارية في وجود الدولة التركية.
- ان هذه المسؤولية ترتّب عليها، بصورة رئيسية، الالتزام بالاعتراف الرسمي بحقيقة هذه الجريمة وبالاضرار التي أصابت الشعب الارمني من جرائها.
- لهيئة الامم المتحدة ولأي عضو من أعضائها الحق في المطالبة بهذا الاعتراف وبمساعدة الشعب الارمني في هذه الغاية.

بيان
مجلس الكنائس العالميّ

(محضر الجلسة الخاصة بإبادة الأرمن)

خلال مناقشات هذه الجمعية لانتهاكات حقوق الانسان، لُفتت انظارُنا الى الحقيقة التاريخية والخطر الحالي لابادة بعض الشعوب. وغالبًا ما كانت هذه الأحداث تمر في صمت. وفي الوقت الحاضر تُستغل احيانًا هذه الوقائع لتبرير القيام بأعمال عنف غير مقبولة اطلاقًا.

وفي هذا السياق، ذكّرنا البعض من جديد بالمجزرة المريعة التي ذهب ضحيتها مليون ونصف المليون أرمني في تركيا، وأُبعد وقتئذ نصف مليون أرمني آخر عن هذا الوطن التاريخي في مطلع القرن الحالي. ولطالما كان سكوت الأسرة العالمية والجهود المتعمدة لانكار حتى الحقائق التاريخية مصدر ألم ويأس وتزايد للشعب الأرمني والكنائس الأرمنية وللكثيرين غيرهم.

ان لجنة الكنائس للشؤون الدولية المنبثقة من مجلس الكنائس العالمي قد أثارت هذا الموضوع في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان مع الاشارة الى الدراسة الجارية امام هذه الأخيرة لقضية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وتطلب الجمعية من الأمين العام ان يزود الكنائس بالمعلومات عن هذا الموضوع وان يلاحق القضية في الاطارات المناسبة. ان الاقرار العلني بهذه الأحداث ضروري كيلا تستمر في توليد اعمال عنف مضادة، وبتذكر هذا التاريخ للشعب الأرمني قد تُجنّب شعوب اخرى نفس المصير.

(أقر في احتماع الجمعية السادسة لمجلس الكنائس العالمي المنعقد في فانكوفر بكندا بين ٢٤ تموز و ١٠ آب ١٩٨٣).

ثمانون عامًا – ثمانون شهادة

ولي الدين يكن – شاعر وكاتب مصريّ من أصلٍ تركيّ – ١٩٠٨

كفى. كفى. ولنختِم هذه الصحيفة السوداء وليكفنا منها أن ستشهَد بها علينا الأيّام. فإذا قرأها العثمانيّ الصادق فليتخذِها ذكرى وعبرة وإذا قرأها غير العثمانيّ فليثِق أن هناك ناقمين كثيرين مثل كاتبها. وإذا التقى حرٌّ بيتيم من أيتام هذه المذابح وقال أنا ابن مَن ذُبح بالمنشار، أو رأى فتاة في أسرة لابسة سواداً كنجم الثريا يبدو في الظلام وقالت أنا بنت من طُعن في فؤاده، أو قرب مجلسه من سيّدة أيم وكان محبًا لزوجها وقال لها أين صديقي فلان فاغرورقت عيناها وقالت له قتله ابن عمك فلان، فليطأطِىء الرأس وليقُل لألبسنّ معكم ثياب الحداد ولأحمينّ عرضكم ولأكونّن لكم أخًا ومعينًا ما دمت حيًا. واذا وقف على قبر فقر الجوانب في بلقع يغلي هجيره وتسفى الرياح عليه المور فليقُل عليك السلام أيّها الأخ الشهيد، الأرمنيّ المظلوم، نعم ما طل حيث كنت ولا وتر لك دم فلان جار عليك المتعصّبون فلينصفنّ من بعدك الأحرار.

الدكتور ناظم – من خطاب عضو اللجنة المركزيّة لجمعيّة «الاتّحاد والترقّي»، منظّم خطة الابادة – شباط ١٩١٥

– أكرِّر ! لن نترك أرمنيًّا واحدًا في تركيا ! علينا أن نقتل اسمَ «أرمنيّ» !... قد يتساءل بعضكم «هل يعقل أن نكون بمثل هذه البربريّة ؟ أو أي أذى قد يأتي من الأولاد والأطفال والمسنّين والمرضى حتى نقتلهم ؟» وستقولون : «من هو المذنب، على المذنب أن يُعاقَب. من الوحشيّة أن نقتل الناس الابرياء، وهذا ضدّ الحضارة، والدكتور ناظم متطرِّف، وهو لا يستخدم المنطق». أرجوكم، أيّها الحضرات، ألّا تُظهروا في قلوبكم علامات الضعف والرقّة هذه. إنّه مرض سيّء – نحن في حرب، وما هي الحرب ؟ أوَليست وحشيّة ؟ والوحشيّة من ضمن قوانين الطبيعة.

جي. نورمان – مراسل حرب لصحيفة «التايمز» – ١٩١٥

الأزواج يلبسون أثواب الحداد على زوجاتهم اللواتي انتُهك شرفهنّ، والأهل يلبسونها على أولادهم المقتولين، وأمّا الكنائس فمنهوبة، مدنَّسة، وأمّا الأضرحة فمنبوشة، وأمّا الشبّان والشابات فمرحَّلون بالقوّة، وأمّا سكان القرى، فمُساقون عراة في الحقول للتفرّس، في رعب، في منازل أجدادهم المحروقة.

جي. جورديني – القنصل الايطاليّ العام في طرابزون – ٢٥ آب ١٩١٥

أمّا بالنسبة إلى الأرمن فقد كانت معاملتهم مغايرة للآخرين، وفي مختلف الولايات. فقد كانوا يُشتَبه بهم ويُلاحَقون في كلّ مكان، فعانوا من إبادة فعليّة، أبشع من المجازر، وذلك في الولايات المسمَّاة أرمنيّة...

وقد «اعتُقل»، في مقاطعتي، جميع الأرمن ابتداءً من الرابع والعشرين من حزيران، بمعنى أنّهم سُحبوا، بالقوّة، من أماكن إقامتهم المختلفة، وأُرسلوا، تحت حراسة رجال الدرك، إلى أماكن نائية.

محمّد شريف باشا – سفير تركيا السابق لدى أسوج – ٢١ ايلول ١٩١٥

إن الفظائع المرتكبة في حق الأرمن في ظلّ النظام الحاضر قد فاقت همجيّة جنكيز خان وتيمورلنك ... وإنّ أفكار الاتّحاديّين لم يُعلن عنها إلى العالم المتحضّر إلّا بعدما أخذ هؤلاء صراحة جانب الألمان ... وهكذا، فإنّ شعبًا وهب نفسه لخدمة نهضة الامبراطوريّة العثمانيّة غدا في طريقه الى الاختفاء من التاريخ.

فيسكونت جيمس برايس – رجل دولة وجامعيّ بريطانيّ – ١٩١٥/١٠/٦

... يبدو أنّ ثلاثة أرباع أو أربعة أخماس الأمّة بأسرها قد أُبيد، وما مِن حالة في التاريخ، منذ زمن تيمورلنك بالتأكيد، سجّلت جريمةً بهذه البشاعة وأصابت مثل هذه الشريحة.

... لقد حارب الأرمن على الرُّغم من كلّ شيء، وكانوا شبه عزّل، دفاعًا عن عائلاتهم وأنفسهم ضدّ ضراوة الوحوش الذين أُلّفوا ما دُعي بحكومة البلاد. وما من عذر، أيًّا كان، أو حجّة تتذرّع بعض السلطات والصحف الألمانيّة، لتصرّف الحكومة التركيّة، فسياستها في النحر والترحيل جاءت متعمَّدة وغير مستفزّة. ويظهر أنّها جائت تطبيقًا بسيطًا لمثل قاله السلطان عبد الحميد : «إنّ الطريق للتخلّص من القضيّة الأرمنيّة يكمن في التخلّص من الأرمن»، وقد نُفّذت سياسة الابادة في عناية وسفك دماء من قبل زعماء الادارة التركيّة ـــ ويصفون أنفسهم بجمعيّة الاتحاد والترقي ـــ أكثر ممّا كان الأمر عليه زمن عبد الحميد.

الجنرال شريف باشا – التركيّ المنفيّ إلى باريس – ١٩١٥

إذا كان هنالك من عنصر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأتراك لجهة إخلاصه، وخدماته للبلاد، ورجال الدولة والموّظفين الأكفاء الذين أمّنهم، وذكائه الذي لمع في جميع الميادين ـــ التجارة والصناعة والعلم والفنون ـــ أقول، إذا كان هنالك من عنصر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأتراك، فهو بالتأكيد، العنصر الأرمنيّ.

فائز الغصين - مؤرخ ومحامي ومناضل سوري - ٣ أيلول ١٩١٦

... كيف يحقّ لرجال الحكومة التركيّة في هذا الزمان قتل أمّة برمّتها رجالاً ونساءً وشيوخًا وشبانًا وأطفالاً، وقد دفعوا جميع ما رسمته الحكومة العثمانية عليهم من رسم الميرى وأعشار وتمتّع وبدل نقديّ وعسكريّ وغيرها ولم يعصوا في أمر.

فلو فرضنا محالاً أنّ رجال الأرمن جديرون بأن يُقتلوا، فما ذنبُ النساء والأطفال، وما هو جزاء من قتلهم بغير ذنب وما جزاء من أحرق النفوس البريئة ؟

إنّني أجد اليوم أن الأمّة الاسلاميّة مضطَّرّة للمدافعة عن نفسها لأنّه إذا لم يوضح لاوروبّا حقيقة الأمر لعَدَّ الأوروبيّون هذا الفعل نقطة سوداء في تاريخ الاسلام لا يمحوها الدّهر.

ومن هذه الآيات والأحاديث والشواهد التاريخية ظهر للملأ أنّ عمل رجال الحكومة التركيّة مخالف لأحكام الدّين الاسلاميّ تمامَ المخالفة وحكومة تدعي أنّها حامية الاسلام وحكومة تخالف الشريعة الاسلامية ليست بحكومة إسلاميّة ولا يحقّ لها أن تدّعي ذلك.

أريستيد بريان - رئيس وزراء ووزير خارجيّة فرنسا السابق - ١٩١٦/١١/٧

عندما ستحين ساعة التعويض الشرعي، فإنّ فرنسا لن تنسى محن الأرمن المرعبة، وستقوم، بالاتفاق مع حلفائها، باتّخاذ الاجراءات الضروريّة لتأمين حياةَ سلامٍ وتقدمٍ لأرمينيا.

وهيب باشا - قائد الجيش الثالث التركي - ١٩١٦

إن ذبح وإفناء وسلب ممتلكاتهم كان نتيجة قرار من حزب «الاتّحاد والتّرقي» وإن بهاء الدين شاكر هو الرجل الذي أتى بـ «جزاري البشر» الى منطقة الجيش الثالث ثم قادهم واستخدمهم في تلك الفظائع.

إس. إم. كيروف – دوريّة «تِرِك» الروسيّة – ١٩١٦

حُلم الأتراك حلمًا شيطانيًّا يقضي بإبادة جميع الأرمن. لقد أخذنا علمًا بذلك عبر التصريحات الرسميّة ونعرف أنّ الأتراك يبرِّرون، بلا خجل، فظاعاتهم.

رنيه بينون – من «إزالة الأرمن» – باريس – ١٩١٦

عندما أدخلت نزوات ألمانيا تركيا الحربَ، لم يعانِ فقط الأرمن والشعوب غير التركيّة، بل، أيضًا، عدد هامّ من الوطنيّين الأتراك.

الدكتور هربرت أدامس غيبّونز – من «أحلك صفحة في التاريخ الحديث» – ١٩١٦

بدأت الحكومة العثمانيّة، في نيسان ١٩١٥، بتنفيذ خطة منظومة ومهيّأة بعناية، تشمل أنحاء تركيا، وتقضي بإبادة العرق الأرمنّي. وقد قُتل، في ستّة أشهر، حوالي مليون أرمنيّ. وإنَّ عددَ الضحايا وطريقة القضاء عليها لا مثيل لها في التاريخ الحديث.

الأسقف توشِه – مطران أورليان في فرنسا – ١٩١٦

أودُّ لو أرى أوروبّا، وقد ذرفت الدمع على حُجرة العمّ طوم، تفكّر بالفظائع التي ارتكبها الأتراك في أرمينيا. إنّ أيَّ ظلم، أضعف بكثير من هذا، كان يُمكن أن يؤدّي، منذ قرون ثمانية، إلى حملة صليبيّة. إنّه لمن واجب القوى الحليفة التي تحارب حاليًّا دول المحور أن تمنح أرمينيا الحرّية. هذا وإلّا، فإنّ ما بقي

من هذه الأمّة القليلة الحظ سيتحوّل إلى الفوضويّة، وإذا ما سعى هؤلاء إلى تدمير اسطنبول بالديناميت، فأنا الأسقف، الواقف إلى جانب مذبح المسيح، سأعلن عملهم، دون أي ندم، ليس فقط مبرَّرًا، بل، حتى، مقدّسًا.

ستيفان بيشون – وزير الخارجيّة الفرنسيّ – ٢٧ كانون الأول ١٩١٧

إنّ لمن شرف تقاليدنا وتاريخنا الانضمام إلى سياسة حقوق الوطنيّات. وذلك ينطبق، بحسب ما نراه، على الشعوب الأرمنيّة والسوريّة واللبنانيّة، تمامًا كما ينطبق على كل شعب عانى، ضد إرادته، من نير الظالم، أيًّا كان. لمثل هذه الشعوب الحقّ في تعاطفنا معها، ومساعدتنا لها. ولكلّ منها الحقّ في فرصة لتقرير مصيرها.

ريمون بوانكاريه – رئيس الوزراء الفرنسيّ – ١٦ شباط ١٩١٨

لا تعتبر حكومة الجمهوريّة أنّها أتمّت المهمّة الملقاة على عاتقها بالنسبة إلى الشعب الأرمني. وهي تعلم تمام العلم بأنّ أرمينيا، لا سيّما كيليكيا النبيلة، تنتظران منها المساعدة كي تتمكّنا من التمتّع، في أمان، بمنافع السلام والحرّية.

هنري مورغنتاو – من «أعظم فظائع التاريخ» – مجلّة «الصليب الاحمر» – آذار ١٩١٨

لا تُمكن مقارنةُ أيًّا من الفظائع الرهيبة المرتَكَبَة في مناطق مختلفة خلال الحرب بالنصيب المأساوي للأرمن.

جورج كليمنصو – رئيس الوزراء الفرنسيّ – ١٤ تموز ١٩١٨

إنَّ روح نكران الذات لدى الأرمن، وإخلاصهم للحلفاء، وإسهامهم في الفرقة الأجنبيّة، كما في جبهة القوقاز، وفي القرقة الشرقيّة، قد زادت من أواصر الصداقة بينهم وبين فرنسا.

وأنا سعيد في أن أُثبت لكم بأنّ حكومة الجمهوريّة، كما حكومة بريطانيا العظمى، لم تتوقّف عن اعتبار الأمّة الأرمنيّة بين الأمم التي ينوي الحلفاء أن نصنع مصيرها بحسب القوانين العليا للانسانيّة والعدالة.

لويد جورج – رئيس الوزراء البريطانيّ – ١٧ آب ١٩١٨

...إنّ روح الثقة التي تحرّك كلماتكم تُظهر في قوة تصميم أمّتكم الكؤود. إنّ أرمينيا تُطالب بالتعاطف معها، وطلبها لا يُمكن مقاومته...

أريدكم أن تؤمنوا بأنّ حكومة بريطانيا العظمى واعية لمسؤوليّتها تجاه أرمينيا.

بارون سونينو – وزير الخارجيّة الايطاليّ – ١٣ تشرين الاول ١٩١٨

أودُّ أن أؤكّد لسعادتكم (رئيس البعثة الوطنيّة الأرمنيّة) أنّ الحكومة الملكية ستنذر نفسها، بالاصرار الأكثر إخلاصًا، لمسألة إنقاذ مصالح أرمينيا (من ضمن شروط الهدنة).

وأنا أرجو سعادتكم أن تؤمنوا بأنّ قضيّة أرمينيا تحظى بأعمق التعاطف من قبل الحكومة الملكيّة والشعب الايطاليّ.

فيسكونت برايس – مجلس اللوردات – ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨

... كما تنبّهتم، سيادتكم، فإنّ الحكومة التركيّة الحاليّة تضمّ عددًا من الرجال الذين أسهموا في ذنب المجازر المروّعة التي جرت عام ١٩١٥ ... ونحن لا نحمِّل طلعت باشا وحده، وهو الأبرز بين الوحوش الذين أنشؤوا «جمعيّة الاتّحاد والترقّي»، بل نحمِّل، أيضًا، عددًا آخر من الأشخاص الذين ما زالوا أعضاء في الحكومة التركيّة الحاضرة، نقول، نحمّلهم ذنبَ هذه المجازر.

مايجور بيل – ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨

لن أقول شيئًا عن المجازر، بل سأدع التفكير البسيط يفي بذلك، إذ طالما دامَ التاريخُ البشري، وطالما سيدوم، لن تكون هنالك جرائم بهذه الفظاعة، وآمل ألّا يكون هنالك أفظع ممّا ارتُكب في أرمينيا.

السير جورج غرينوود – ١٨ تشرين الثاني ١٩١٨

وإذا ما تطرّقنا إلى مسألة أرمينيا نتذكّر تلك المجازر الرهيبة لعاميّ ١٨٩٥ و ١٨٩٦، لكنّ هذه المجازر تغدو بلا معنى إذا ما قورنت بما جرى خلال هذه الحرب.

شارلز إيفانز هيوغز – رئيس المحكمة العليا في الولايات المتحدة الاميركية – ١٩١٨

إذا كان هنالك شعب يستأهل الحقّ في أن يكون حرًّا ومستقلاً، سيّدَ مصيره وصاحب الادارة على حكومته، فإن هذا الشعب هو الشعب الأرمنيّ. فقد حافظ الأرمن على وجودهم لأكثر من ألفي عام على الرُّغم من المصاعب وفي ظلّ مشقّات كان من شأنها أن تحوّل شعبًا ضعيفًا إلى غبار...

لقد كان ثمّة «صوت يصرخ في البريّة»، غير أن نهارهم قد حان على الرُّغم من أن فجره احمرَّ للدم الذي سُفك في غزارة.

اللورد آر. سيسيل - ١٩١٨

إنّ كلّ فظاعة من فظاعات أرمينيا لم تكن نتيجة شراسة عرضيّة لعصابات تركيّة معزولة، بل صدرت الأوامر بها، في كلّ حال، من اسطنبول...
ولم تكُن المسألة دينيّةً، فالعربُ، بالمناسبة، لطالما حموا الأرمن.

إتش. آدام - من «أرمينيا في الحرب العالميّة» - ١٩١٨

لقد ذُبح، من أصل ٢,٠٠٠,٠٠٠ أرمنيّ في تركيا العام ١٩١٤، مليون شخص، أمّا الناجون، فما زال ١٣٠,٠٠٠ فقط منهم في تركيا، فيما الباقون مهجّرون أو منفيّون. وتقدَّر خسائر الأرمن بالممتلكات بـ ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، وهي تمثّل أكثر من ثلاثة أرباع الثروة المقدَّرة للعرق الأرمنيّ.

الدكتور جمال حيدر - الجرّاح التركي الشهير - ١٩١٨

عندما نبحث عن القضية الأرمنية نلاحظ أن كل اللوم يقع دائمًا على الحكام وقواد الجيش فقط وأن مسؤولية الجرائم الخطرة تقع على عاتق القيادة المركزية لحزب «الاتّحاد والترقّي» كما يقولون ويؤكدون. إن الشيء الذي أريد توجيه انتباهكم إليه هو الأعمال البربرية التي ارتُكبت ضد الأرمن بطرق علمية.

إن إهمالنا ومحاولة نسياننا لهذه المسألة لهو تصرّف يأباه الضمير الانساني. لذلك ألجأ إلى ضمير وشرف أعضاء لجنة التحقيق وأقدم لهم الحقائق كما شاهدتها شخصيًا. بعد ذلك هم أحرار لتبني التدابير التي يرونها مناسبة ضد الذين قاموا بهذه الأفعال الشريرة.

أناتول فرانس – الشاعر والأديب الفرنسيّ – ١٩١٨

على الحلفاء ـــ بعد انتصار جيوشنا المحاربة في سبيل العدالة والحريّة ـــ واجبات كبيرة يجب إنجازها، ولعلّ أقدس هذه الواجبات هو في إعادة الحياة إلى الأمم الشهيدة ـــ في بلجيكا وبلاد الصرب. كما عليهم أن يؤمّنوا سلامة أرمينيا واستقلالها.

وهم سيقولون لها : إنهضي أيّتها الشقيقة ! سيتوقّف عذابك أنت، من الآن فصاعدًا، حرّة في العيش بحسب روحك وإيمانك.

ويليام جينيفر برايان – زعيم سياسيّ أميركي – ١٩١٨

... لطالما كنّا أصدقاء الأرمن، نقدّر فيهم مهارتهم الصناعي، ونشاطهم الثقافيّ، وحماسهم، وصبرهم، وميلهم إلى العلم والأعمال ؛ وقد ثرنا لفكرة أنّ شعبًا كهذا يخضع للنير التركيّ.

بول بانلوفه – الرئيس السابق لمجلس فرنسا – ١٩١٩

أنتم تعون الكارثة، والخطّة الشيطانيّة للترحيلات، تلك الخطّة التي نقلت ١,٥٠٠,٠٠٠ أرمنيّ إلى أقاصي الصحارى، دونما مأكل، وقتل هؤلاء في الطرق، دونما رحمة ! أنتم تدركون أنّ آلافًا من النساء والأطفال قد أُلقي بهم في الفرات، ممّا يفوق أي تصوّر.

أرمين تي وغنر – من رسالة شاهد عيان ألمانيّ إلى الرئيس الأمريكيّ ويلسون – كانون الثاني ١٩١٩

لقد كان الشعب الأرمنيّ ضحيّةَ هذه الحرب. وعندما خطّطت الحكومة التركيّة، في ربيع عام ١٩١٥، لتنفيذ مشروعها الوحشيّ القاضي بإبادة مليونٍ من الأرمن ... ما كان من أحد ليستطيعَ إيقاف طُغاة تركيا من الاستمرار في فظاعاتهم المقرَّرة للنفس ... وهكذا، رحَّلوا الشعبَ بكامله ـــ رجالاً ونساءَ وشيوخًا وأولادًا وامهاتٍ حاملاتٍ وأطفالاً رُضَّعًا ـــ إلى الصحراء العربيّة بهدف وحيد هو أن يجوعوا حتى الموت.

وودرو ويلسون – رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة – ٢٤ شباط ١٩١٩ – بوسطن

هل فكّرتم بآلام أرمينيا ؟ لقد أغدقتم أموالكم للمساعدة في إعانة الأرمن بعدما تألّموا، وعليكم الآن ان تجمعوا قواكم كي لا يتألّموا مجدّدًا.

الدكتور محمد رشيد – حاكم مدينة ديار بكر – ١٩١٩

مع انني طبيب ولكن لا يمكنني أن أغض النظر عن قوميتي... جئت إلى هذه الدنيا تركيًّا... وجد الأرمن الخونة الموضع الملائم على صدر الوطن... إنهم حشرات... أليس من واجب الطبيب أن يقتل هذه الحشرات ؟... إما سيصفّي الأرمن الأتراك ويصبحون ملاّك هذه الأرض أو سيتخلص الأتراك منهم... لم أتردد في رأيي طبعًا ولذلك اخترت الحل. انتصر إيماني بقوميتي التركية على واجبي الطبي. طبعًا يؤنبني ضميري لكن لم يكن باستطاعتي أن أرى اختفاء بلادي من الوجود. أغمضت عيناي وتجندت بدون تحفظ. أما بالنسبة للمسؤولية التاريخية فإنني لا أهتم بما سيكتب عني المؤرخون.

دماد فريد باشا – مؤتمر السلام – ١٧ حزيران ١٩١٩

صُعق مجمل العالم المتحضِّر تقريبًا، خلال الحرب، بسرد الجرائم التي ارتكبها الأتراك، وأنا ضدّ التنكّر للوعود الذي من شأنه أن يجعل الضمير الانساني يرتعد رعبًا إلى الابد.

نمرود مصطفى كمال باشا – قاض في المحكمة العسكرية التركية الرقم ١ –
٢٠ كانون الثاني ١٩٢٠ – إسطنبول

لقد ارتكب رجال هذا البلد جرائم لم يُسمع بها من قبل، وفيها جميع وسائل الطغيان الممكن تخيّلها، من ترحيلاتٍ ومجازر، إحراقٍ للأطفال بعد صبّ الوقود عليهم، إغتصابٍ للنساء والفتيات أمام أعين أهلهم المقيَّدة أياديهم وأرجلهم، إستيلاءٍ على الفتيات أمام أعين أهلهم وآبائهم، أخذٍ للممتلكات الشخصيّة والعقارات، نقلٍ للناس إلى بلاد ما بين النهرين ومعاملتهم بدون إنسانيّة في الطريق ... لقد وضعوا آلاف الابرياء في سفن ورموا بهم في البحر...

ألكسندر ميلّران – رئيس الجمهوريّة الفرنسيّ – ١٦ تمّوز ١٩٢٠

يرى الحلفاء في وضوح أنّ الوقت قد حان لوضع حدٍّ للسيطرة التركيّة على الأعراف الأخرى. فقد قُتل الأرمن، خلال العشرين عامًا السابقة، في وحشيّة لا مثيل لها ... ولم تُخفق الحكومة فقط، في حماية رعاياها ضد القتل والنهب، بل نظّمت وارتكبت بنفسها تلك الفظائع.

إس. أوردجونيكيدزي - ١٩٢٠

قليلةٌ هي الشعوب، في التاريخ الحديث، التي عانت من الخسائر بقدر ما عاناه الأرمن، وقلّة هي البلدان التي سُفكت فيها الدماء كما سُفكت في أرمينيا.

في غولاروف - ممثل بلغاريا في الأمميّة الشيوعيّة الثالثة عام ١٩٢١

للأمّة الأرمنيّة التاريخ الأكثر مأساويّة، إذ عوملت، خلال تاريخها، بعداوة أثارتها البربريّة التركيّة. ولئن نادت تلك الأمة باهتمام الدول المسمَّاة متحضِّرة، فإنَّ دماءً جديدة كانت تُهدر بعد كل نداء.

صاموئيل غومبرز - مؤسّس «الاتّحاد الأميركي للعمل» - ١٩٢٦

لا شكّ في أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة تدين بواجب أخلاقي تجاه الشعب الأرمنيّ الذي حارب لأجل الحلفاء، وإلى جانبهم، والذي عانى سكرات الموت في تلك المعركة، ووُعد بكيان وطنيّ وبالحفاظ على حضارته...

علينا واجب تجاه أرمينيا، كما لدينا واجب تجاه الحضارة. إذا ما تُركت أرمينيا تحت رحمة الأتراك ـــ ولم يعد هنالك الكثير ليبقى تحت رحمة أيًّا كان ـــ تكون أميركا، كما قال السفير جيرارد، قد سخَّفت نفسها أخلاقيًّا...

فريديوف نانسن – رجل الدولة النروجيّ، وحائز جائزة نوبل للسلام عام ١٩٢٢ – ١٩٢٨

لم تكن خطة الابادة سوى إجراءٍ سياسيٍّ تمّ التحضير له في برودة أعصاب، وهدف إلى إزالة عنصر متفوِّق في المجتمع، قد يُزعج يومًا. هذا، بالاضافة إلى دوافع الجَشَع.

ميفلان زاده رفعت – من مذكرات أحد أبرز زعماء «تركيا الفتاة» – ١٩٢٩ – حلب

عندما تحاول وصف الفظائع المرتَكَبة من قبل هؤلاء المجرمين، يرتجف القلم في يدك. فالأطفال الأبرياء، الغير المدركين لمشاكل العالم، والمحتاجون إلى العطف والحنان في حضن أمّهاتهم مع بسمة ملائكيّة على وجوههم ـــ قد خُطفوا بفظاظة من أمّهاتهم وضُربوا بفأس، فسال الدم غزيرًا بدل دموع العينين، فيما كان الجزّارون الأتراك يضحكون، في صخب، على أعمالهم، ويُجبرون أولئك الذين، هم أيضًا منتظرين الموتَ، على الضحك معهم.

أدولف هتلر – الزعيم النازي الألمانيّ – ٢٢ آب ١٩٣٩

لقد أصدرتُ الأمر إلى وحدات الموت التابعة لي بأن تبيد، بلا رحمة أو شفقة، رجالَ العرق الناطق بالبولونيّة، ونساءَه وأطفالَه. فنحن نستطيع، بهذه الطريقة فقط، حيازة المدى الحيوي الذي نحن في حاجة إليه. ثمّ، مَن يتذكّر، اليومَ، إبادة الأرمن ؟

ونستون تشرشل - رئيس الوزراء البريطاني - ١٩٤١

لقد نفّذت الحكومة التركيّة، دونما رحمة، المجازرَ والترحيلات الشائنة ضدّ الأرمن في آسيا الصغرى. وقد جاءت تصفية هذا العرق في آسيا الصغرى على نطاق واسع وعلى أكمل وجه...

بوهدان كمبرسكي - أديب ومفكّر بولوني - ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١

أرجو ان تلخّص (أيّها الصديق التركيّ)، فالقتلى الأرمن، بالأرقام المدوَّرة، وفي جميع الحالات، قد قاربوا ٢,٠٠٠,٠٠٠ قتيل ... ودعني أضيف، بين هلالين، أنّ الأراضي التي احتللتموها لم تكن لتنفعكم ... فقد جعلتم من أرضٍ مكتظّة بالسكّان صحراءَ ميتة زلزلتها الأحداث، منسيّة كمقبرة متروكة. فهل قتلتم المالكين الحقيقيّين لهذه الأرض ضدّ جميع القوانين الالهيّة والانسانية لأنّكم أردتم إمّا تسميتها تركيا وإمّا إحراقها ؟

سونيتي كومار شاطرجي - رئيس مجلس إدارة المجلس التشريعيّ للبنغال الغربيّة
كالكوتا - ٢٣ شباط ١٩٦٥

لقد ذُكر في الصحف الهنديّة كيف كان الجنود الأتراك يسيّرون دفعات السجناء الأرمن ـــ رجالاً ونساءً، شيوخًا وشبانًا، وحتى أطفالاً ـــ وذلك إلى وجهات غير معلومة. وكان هؤلاء يمرّون أحيانًا بالقرب من مخيّمات السجناء الهنود، فكانَ في مقدور الجنود الهنود أن يروا التعاسة والوحشيّة بأمّ أعينهم. وقد كان هؤلاء الأرمن المساكين، المُنْهَكون والجائعون، الكئيبون والمتقرِّحو الأقدام، القادرون، في صعوبة، على جرّ أنفسهم، نقول، كانوا مُجبرين، بضربات متكرِّرة من أعقاب البنادق، على إكمال الطريق...

لقد عانى الأرمن من آلاف من مثل هذه المآسي. وبدا كما لو أنّ الأمّة الأرمنيّة بأسرها تُصلب، فكان على الأرمن أن يتألّموا كسيّدهم المسيح.

الكاردينال ريتشارد كوشينغ – أسقف بوسطن – ٢٤ نيسان ١٩٦٥

لقد دام العنف التركيّ ضدّ الأرمن بين ١٩١٥ و ١٩١٨. وقُتل ورُحِّل نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ شخص من قبل الأتراك...

إنّ هذه المجزرة في حقّ الأرمن جاءت، فعلاً، بمثابة «إبادة» ؛ لقد كانت محاولة للقضاء على عرق كامل من الناس. أمّا الذنب الوحيد للشعب الشهيد فهو لأنّه أرمنيّ.

إدوارد كينيدي – سناتور ماسّاتشوسِتس – ٢٦ نيسان ١٩٦٥

سيّدي الرئيس،

شهد الرابع والعشرون من نيسان ١٩٦٥ الذكرى الخمسين لبداية الأعمال الوحشيّة ضدّ الشعب الأرمنيّ، والتي نتج منها مقتل ١,٥ مليون شخص من هذا العرق الشجاع...

إنّ المسألة الأرمنيّة لحيّة جدًّا اليوم. ونحن، في أميركا، حيث مفهوم العدالة وتطبيقها يتطلّبان لفت الانتباه حتى إلى أقلّ تعدٍّ على حقوق فردٍ واحدٍ، علينا حتمًا أن نعبِّر عن سخطنا ومعارضتنا لما يلحق بعرق أو أمّة من قهر وتدمير.

جيرالد فورد – رئيس الولايات المتحدة الأميركية – ٢٩ نيسان ١٩٦٥

حضرة رئيس المجلس،

نلفت النظر، في انفعال مشوّش إلى الذكرى الخمسين للابادة التركية في حقّ الشعب الأرمني.

ونلحظ هذه الذكرى، بعد مراجعة الاحداث الفظيعة لعام ١٩١٥ ، في أسى، إذ نتذكّر المجازر في حقّ الأرمن، ونحن نحيي في فخر أولئك الوطنيّين الذين استطاعوا البقاءَ على الرُّغم من الهجمات وحاربوا الى جانب الحرّية خلال الحرب العالميّة الأولى.

حكمت بيان – جريدة «يني» – ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧ – إسطنبول

ليتذكّر الأرمن أنّ أرمن اسطنبول هم رهائن في يد الأتراك. لينسوا الماضي، هذا وإلّا، فإنّ أرمنيًّا واحدًا لن يعيش في إسطنبول. صحيح أنّه لم يعد اليومَ من السهل ارتكاب إبادة جديدة، ولكنّه في مقدورنا أن نشدّ الخناق على الأرمن.

ديفيد مارشل لانغ – «أرمينيا : مهد الحضارة» – لندن، ١٩٧٠

كون الابادة قد خُطِّط لها في حريّة، وأُمر بها من قبل طغمة «تركيا الفتاة»، أمرٌ لا يُمكن نكرانه. فالتوجيهات السرّية لطلعت باشا قد وُجدت لدى المستشاريّات المركزيّة والاقليميّة بعد الحرب العالميّة الأولى ؛ وهي تقدّم أصرم الأوامر وأكثرها دقّة لابادة الأرمن، جميعهم، جسديًّا.

فاليري جيسكار – ديستان – الرئيس الفرنسيّ – ١٩٧٣

تقدّم القضيّة الأرمنيّة مثالاً عن صدق تاريخيّ متواصل، وإنّ أحداثَ عام ١٩١٥ كانت، بلا أدنى شكّ، إبادة نُفِّذت في حقّ الأمّة الأرمنيّة.

تي. إي. لورانس – «أعمدة الحكمة السبعة» – نيو يورك (١٩٧٣)

... لقد جُرِّد الأرمن من أسلحتهم وقُضي عليهم تدريجًا، فذُبح الرجال، ورُحِّل الأطفال والنساء مرارًا وتكرارًا عبر الطرقات الشتويّة إلى الصحراء، عراة وجياع، ضحايا لأي مارٍّ بهم ـــ إلى أن يأخذهم الموت. لقد قتلت «تركيا الفتاة» الأرمَن لا لأنّهم مسيحيّون، بل لأنّهم أرمن...

توماس اونيل – عضو الكونغرس الاميركي – كونغرس، حزيران ١٩٧٤

ان الامم المتحدة لن تسامح أية إبادة في أيّ ظرف من الظروف. ان الوفد التركي لدى الامم المتحدة صرّح بأن الفقرة ٣٠ المتعلقة بالمجازر الأرمنية في ١٩١٥ تَعكس تحاملاً وتحيزاً في غير محله. وفي النقاش، أريد القول ان الفقرة ٣٠ سوف تكون متحيّزة وغير عادلة إن لم تتضمن شهادة عن الابادة الأرمنية. إذ لا يمكن الوقوف بحياد في مسألة كمسألة الابادة. فنحن كأميركيين محبّين للحرية لا نستطيع السماح للاعتبارات السياسية باعادة كتابة تاريخ تلك الفترة ولا نستطيع تأييد الموقف التركي الذي يحاول اخفاء أكره فترة في تاريخ الانسان.

جيمي كارتر – رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة – ٢١ تشرين الأول ١٩٧٨ – أتلانتا – جورجيا

إنّ تاريخ أرمينيا الممتدّ لثلاثة آلاف عام هو تاريخ البقاء في وجه قوى الظلم وقصّة الانتصار على الظالمين. وهو، في الوقت عينه، شهادة على العذاب الأنسانيّ الكبير. لقد أظهر الأرمن دومًا روحًا لا تتزعزع وتفانيًا لقضيّة الحريّة، وقد انبعثت تلك الروح وذلك التفاني، بعد فترة سفك الدماء بين ١٩١٥ و ١٩١٧، في جمهوريّة أرمينيا الحرّة المستقلّة.

لقد سقط خلال أوّل مجازر القرن العشرين حوالى مليون ونصف المليون من الضحايا الأرمن. ولئن كان هذا الظلم التاريخي لم يصحَّح حتى الآن، فإنّ الأرمن متعلّقون بميراثهم الثقافيّ، ومتفانون لقضيّة الحريّة والعدالة...

رونالد ريغان – رئيس الولايات المتّحدة الأميركيّة – ١٥ نيسان ١٩٨٠ – بوسطن – ماسّاتشُسِتس

يسترّد الشتات الأرمنيّ، إلى اليوم، العافية من مجازر عام ١٩١٥، وما زال الأرمن في لبنان وتركيا ومناطق أخرى من العالم يعانون من ضغائن الأسلاف ومن التمييز.

كريستوفر جي. واكر – من كتابه «أرمينيا : بقاءُ أمّة» – ١٩٨٠

لقد كانت إبادة الأرمن، عام ١٩١٥، بالفعل ظاهرة القرن العشرين لجهّة دمجها العنصريّةَ والعقلانيةَ. فقد تخلّص مرتكبوها من القيود التي قيَّدت تاريخيًا أبشع رغبات الانسان السياسيّة ؛ وإنّ الأسرار المكشوفة جاءت بمثابة رغبة وحشيّةً وصرفةً في القتل.

كلود شيسون – وزير الخارجيّة الفرنسيّ – أيلول ١٩٨١

إنّ الحكومة الفرنسيّة تشجب الموقف الذي تتّخذه حاليًا السلطات التركيّة والذي ما برح يصرّ على عدم الاعتراف بحوادث ١٩١٥ كعملية إبادة، الغاية منها القضاء على الأرمن من سكان الأناضول الشرقيّ، بل يعتبرها كإجراء لقمع ثورة متزامنة مع الهجوم الذي شنّه الجيش الروسيّ.

شارل إرنو – وزير الدفاع الفرنسيّ – ١٠ تشرين الأول ١٩٨١

في حالات العدوان يجب دائماً أن يتساءل المرء من هو المعتدي. فهل إن الشعب الذي نجا من الابادة هو الذي يعتدي على الأتراك أم أنّ الأتراك هم المعتدون ؟ وقد حدث أن جثا مستشار ألماني على ركبتيه طالبًا الصفح عن الجرائم التي ارتكبها النازيّون بحقّ الشعب اليهوديّ. فهل يفعل مثل ذلك أحد الأتراك ؟ من الواضح أنّ الأرمن ما زالوا بحاجة إلى إحراز كيان حرّ والى الاعتراف.

فرنسوا ميتران – رئيس الجمهوريّة الفرنسيّ – ٦ كانون الثاني ١٩٨٤

إن ذكريات ما حدث لكم لن تُمحى أبدًا، ويجب أن تبقى ماثلة في الأذهان كجزء من تاريخ الانسانيّة، كما يجب ان تبقى تضحية أولئك الناس درسًا للشباب، درسًا في الارادة على البقاء حتى يأتي يوم يعلم فيه كل امرىء أنّ هذا الشعب ليس من أبناء الماضي بل أنه ما زال حيًّا هنا، والآن، والمستقبل له.

يلماز غوناي – مخرج سينمائيّ تركيّ من اصل كرديّ – ١٣ نيسان ١٩٨٤

سيّدي الرئيس،

لقد علمت باهتمام أنّ محكمتكم الموقَّرة ستعقد دورة حول إبادة الأرمن.

ليس في مقدور الأشخاص المهتمّين بالعدل أن يبقوا لا مبالين بالنسبة إلى هذا الموضوع، فكيف بالنسبة إلى الذين، مثلي، وُلدوا في تركيا. لذا، فإنّني أعرض عليكم، في حرّية، بعض الأفكار.

لا شكّ لدي ، أوّلاً، حول حقيقة هذه الابادة. فقد حلُم قادة الأتراك في تلك الفترة، تُحرِّكهم وطنيّةٌ خبيثة، بإنشاء إمبراطورية طورانيّة شاملة تمتدّ من تركيا إلى سهوب آسيا الوسطى.

وصادف أنّ الأراضي التركيّة المسكونة بالأتراك والشعوب الناطقة بالتركيّة في القوقاز وآسيا الصغرى تفصلها مناطق يسكنها الأكراد والأرمن. وقد قرّرت حكومة «جمعيّة الاتّحاد والترقّي»، لازالة هذا العائق، تصفية هذين الشعبين جسديًّا. فاعتُمدت، منذ ١٩١٥، سياسة مدروسة ومنظّمة ترتكز على المجازر الاجماليّة والترحيلات الكثيفة، وقد انتهت باختفاء الأرمن من تركيا خلال الحرب العالميّة الأولى.

كلود لوفور – مدير أبحاث في معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية – ١٩٨٤

أريدُ من الصميم أن أُعرب لكم عن دعمي الكامل للعمل الذي تقوم به المحكمة الدائمة للشعوب. لقد حان الوقت الذي يجب ان يُلفت به الرأي العام إلى الابادة المرتَكَبة ضدّ الأرمن، وذلك عن طريق محكمة كمحكمتكم، وعلى أن يضمن ذلك إدانة صريحة من قبل المؤسّسات الدوليّة المختصّة.

إي لوروي لادوري – مَجْمَع فرنسا – ١٩٨٤

إجتمعت المحكمة الدائمة للشعوب في باريس لعرض قضيّة إبادة الأرمن. آمل من صميم قلبي أنّ هذا العمل الكريم سيحدو الأمم المتّحدة (وتركيا) على الاعتراف بالحقيقة البشعة واتّخاذ إجراءات التعويض، إنطلاقًا من الضرر غير القابل للتعويض الذي ابتُلي به شعب بريء.

إل. شوارتز – رجل رياضيّات – ١٩٨٤

إنّ هذه الابادة هي من الأهميّة بمكان، وقد تمّت في قساوة مميَّزة. ولئن اعتُرف بإبادات أخرى، فإنّ هذه الابادة لم يُعتَرَف بها. وأظنّ أنّه من الضروري على الأمم المتّحدة، على الرُّغم من اعتراض الدولة التركيّة، أن تعترف بهذه الابادة. فقد يكون في ذلك تعويض لأموات الأمس ولأحياء اليوم.

منير أبو فاضل – نائب رئيس مجلس النوّاب اللبنانيّ – ١٩٨٥

إن الشعب الأرمنيّ سوف لن ينسى قضيّته الوطنيّة، ولا بدّ من يقظة ضمير عالميّة تعيد لهذا الشعب حقّه كاملاً، وإلّا فإنّه بما عُرف عنه من جرأة وإقدام وشجاعة وتمسّك بعدالة قضيّته، سيأتي اليوم الذي يسلك فيه الطريق التي توصله الى هذا الحق المشروع.

وهذا هو منطق التاريخ. بل منطق الدفاع عن النفس، واسترجاع السيادة والأرض.

إنّ لبنان، بل العالم العربيّ وجميع الدّول المحبّة للسلام تقف إلى جانب عدالة القضيّة الأرمنية، وعلى الرأي العام العالميّ أن يصحو من غفوته ويتحرّك باتّجاه حلّ هذه القضيّة وغيرها من القضايا التي تعاني منها شعوب كثيرة في العالم نتيجة الظلم والأطماع والوحشية والممارسات البربرية.

ألبير منصور – وزير ونائب لبنانيّ – ١٩٨٥

بمناسبة ذكرى أبشع جريمة جماعيّة ارتُكبت في هذا القرن، جريمة ذبح الشعب الأرمنيّ البطل على يد الاستعمار العثمانيّ التركيّ، نحيّي صمود هذا الشعب البطل ونمجّد شهداءَه الأبرار الذين سقطوا دفاعًا عن قضيّتهم الوطنيّة فكانوا قدوة لجميع المناضلين الوطنيّين في جميع أقطار العالم.

إنّ تكرار إدانة هذه الهمجيّة البربريّة ولو بعد سبعين عام، هو واجب كلّ وطنيّ مناضل لأنّ نضال الشعب الأرمنيّ في سبيل حرّيته هو نضال متجدد في كل شعب من أجل حرّيته.

فريد جبران – نائب لبنانيّ – ١٩٨٥

إنّ الانسانيّة جمعاء استنكرت هذا الاجرام الجماعيّ، الذي اعتبرته عارًا لا يُمحى ويستوجب اللعنات على المجرمين.

إنّ الشعوب التي تعيش وتتذكّر دائمًا قضاياها الوطنيّة هي شعوب لا تموت، بل إنّها تبقى حيّة إلى الأبد.

والشعب الأرمنيّ هو شعب عظيم، لأنه لا ينسى شهداءَه، وهذه الظاهرة هي دليل ساطع، على أنّ نار الحياة التي تتأجّج في قلوب أبنائه، هي نار تبقى مشتعلة إلى الأبد، يعيش من خلالها شهداؤها قضيّتهم المحقّة العادلة.

فبارك الله شعبًا أخذ أبناؤه الأمانةَ، وجعلها مشعلاً ينير الأجيال القادمة إلى الهدف المرتَجى، هدف مليون ونيف من الشهداء.

أدونيس – شاعر ومفكّر وناقد عربيّ – ١٩٨٥

تلتقي الذكرى السبعون لمجزرة المليون ونصف المليون من الشعب الأرمنيّ مع اللحظة الأكثر وحشيّة من لحظات المجزرة المتواصلة في الواقع العربيّ، وبخاصة في لبنان، منذ أكثر من ربع قرن، والتي تقوم بها الصهيونية، مباشرةً او مداورةً. هكذا يتّحد العربي – واقعًا، بالأرمنيّ – تاريخًا. ومن هذا الاتّحاد ينبثق المعنى الانسانيّ الحيّ المشتَرَك بينهما : الثورة أبدًا على قوى الشر والظلام، والتأسيس للنور الذي يحرّر الانسان، ويفتح أمامه الآفاق، رحبة بلا قيد، لكي يُبدع، فكرًا وعملاً، ولكي يكون سيد مصيره.

الشيخ حسن المصريّ – مسؤول في حركة «أمل» اللبنانية – ١٩٨٥

وهذا ما حصل على أيدي الاجرام سنة ١٩١٥، بحقّ شعب آمن مسالم أعزل من السلاح، إلّا من سلاح الايمان بأرضه ومقدّساته الوطنية، فقتل وشرد وأُخرج من دياره، ونُهبت أملاكه وتوزع على

بلدان العالم أمام سمع العالم وبصره، بل وبتحريض من كلّ قوى الاستعمار والاضطّهاد، دون أن توجّه إلى الظالمين كلمة استنكار، بحيث مرّت هذه الجريمة البشعة لتكون منطلقًا لانتشار الجرائم الجماعيّة على أيدي قوى الاستعمار العالميّ.

والثاني : سكوت العالم وتفرّجه على ذبح هذا الشعب الأرمنيّ المظلوم، الأمر الذي أشاع الفساد والافساد، وجرأ على مجازر ترتكب في كل أماكن الاستعمار والاحتلال، وهذا ما يعانيه شعبنا وأهلنا في لبنان، حيث مجازر الزراريّة ومعركة وجباع، بل قد تحوّل الجنوب بكامله إلى مسرح للجريمة تسطّرها أدوات الاحتلال بكل الوسائل والأساليب.

مرسيل خليفة - موسيقيّ لبنانيّ - ١٩٨٥

الصمت مخيف، حول كل هذه المجازر القديمة والحديثة من أرمينيا مرورًا بفلسطين وقبرص ولبنان وكل هذا المحيط من الماء إلى الماء.

نعم يا «آفو» إنّه صمت مخيف.

يسرقون الأرض... يسرقون كل شيء... والناس تدافع، تحاول أن تستردّ شيئًا من هذا الكلّ. ولكن ؟ لا...

والواقع الفاحش، الواقع الصعب الذي نعايشه، التشرّد المترع بالحنين، الشعر أحيانًا، الموسيقى، النضال بكل هذه الأدوات ربما هو تحدّ كبير للفاشيّين القدماء والجدد.

نجاح واكيم - نائب لبناني - ١٩٨٥

... إنّ تضامن كل الشرفاء في العالم، مع القضيّة العادلة للشعب الأرمنيّ، ليس موقفًا إنسانيًا وحسب، ولكنه نضالاً من أجل انتصار العدالة والحق والسلام في العالم كافّة، ولقد أثبت الشعب الأرمني،

بالرغم من هول المأساة التي تعرّض لها، أن حقوق الشعوب لا يمكن أن تموت، ،وأنّ السلام الحقيقيّ في العالم، لا يمكن أن يقوم على القهر، وإنني بهذه المناسبة، أتوجّه بالتحية إلى جزء عزيز من شعبنا اللبناني، وهم الأرمن الذين كان لهم موقف وطني ممتاز طوال المحنة.

رشيد الصلح – رئيس الوزراء اللبنانيّ – ١٩٨٥

شهد القرن العشرون مآسي إنسانية كثيرة، بدأت أثناء الحرب العالميّة الأولى وتكرّرت في الحرب العالمية الثانية وبعدها.

ولعلّ مأساة الشعب الأرمنيّ الآمن المسالم خلال الحرب العالميّة الأولى تفوق كلّ المآسي ضراوة وبشاعة.

لقد كان في تركيا العثمانيّة المؤلّفة من عدّة شعوب وقوميّات، الشعب الأرمنيّ يعيش في أرجائها ونقل إليها حضارات تفوق بكثير الحضارة الطورانيّة، ويساهم في ازدهار بلده ورقيّها، غير أنّ حكام تركيا في ذلك الوقت، إبان الحرب العالميّة الأولى وبعدها مباشرة قرّروا تتريك بلدهم وتصفية جميع العناصر والشعوب التي يصعب تتريكها، فبدأوا بالمجازر التي أصابت إخواننا الأرمن، وهم قوم مسالمون ساهموا ببناء تركيا وإعمارها، فقتلوا النساء والشيوخ والأطفال وأحرقوا المدن والقرى، وذبحوا من ذبحوا منهم، مستفيدين من ظروف الحرب العالميّة الأولى ومن تواطؤ الدول الكبرى معهم، فكانت حرب الابادة هذه أوّل حرب من نوعها في القرن العشرين، تضاءلت أمامها جميع المجازر، وحروب الابادة التي حصلت بالعالم.

... وعلى العالم أن يتذكر دائمًا أن هنالك شعبًا آمنًا، أُخرج من أرضه وأُصيب من أُصيب من شهدائه، حتى زاد عددهم على المليون ونصف المليون شهيد. وإن لهذا الشعب الحقّ بأن يعود لبلده الأصليّ ليبني فيه وطنًا ويعيد فيه إقامة حضارته التي ساهمت في نشر حضارات عالمية وبنائها.

موسى برنس – محامٍ وباحث لبنانيّ – نيسان ١٩٨٥

إن الفظائع التي دبّرتها الحكومة التركيّة ونفّذتها انطلاقًا من ١٨٩٤ وانتهاءً بـ ١٩٢٢، ومرورًا بعام ١٩١٥ حيث بلغت دورة العنف ذروتها، هذه الفظائع إرتكبها الأتراك من صاصون إلى اضنه، وعلى مدى ثلاثة عقود، وهي تشكّل بكلّ تأكيد حالة إبادة نموذجيّة، ذهب ضحيّتها ما يقارب مليوني أرمنيّ. هذه الابادة الجماعيّة تُعدُّ جريمة بموجب القانون الدّولي، ووفقًا لما سبق إثباته، ويترتّب على ذلك أن نعت الابادة بجريمة ضدّ الانسانية، خاضعة للعقاب حسب التشريع الدّولي، هو قاعدة اقرّها القانون منذ زمن بعيد، وتشكّل جزءًا متمّمًا من هذا القانون.

جورج سعادة – رئيس حزب الكتائب اللبنانيّة – ١٩٨٦

لا شكّ في أنّ للدول الكبرى القوّة الأساسيّة في تقرير مصائر الشعوب الصغيرة، ولكن متى كانت هذه الشعوب متضامنة متحرّكة وواعية لأهدافها الوطنيّة، والشعب الأرمنيّ يتمتع بطاقات هائلة تسمح له بممارسة ذلك، يمكنها أن تصل إلى تحقيق أهدافها وإلى خربطة العديد من المخطّطات الدولية التي قد ترسم على حساب مصالحها وحقوقها الأساسيّة.

جوزيف سكاف – وزير لبنانيّ – ١٩٨٦

الشعب الأرمنيّ الذي أثبت تمسّكه بتراثه وبمقوماته، وبقدرات أبنائه غير المحدودة، وبتجاوزه المحن والكوارث التي نزلت به، لهو من أقدر شعوب العالم على تحقيق أهدافه، والعمل لقضيّته، وتوظيف الطاقات اللازمة لها، وهي متوافرة بشكل كثيف لدى الأرمن، حيثما هم منتشرون في العالم.

المهم، لكلّ صاحب قضيّة، هو أخذ الماضي كعبرة وكدرس ، في سبيل مواجهة المستقبل الذي هو الأساس للوصول الى الأهداف.

سعيد عقل - شاعر ومفكّر لبنانيّ - ١٩٨٦

لربّما كانت القضيّة الأرمنيّة إحدى أهمّ ما ينبغي أن يشغل الضمير. أمّة لا أيّ أمّة، لأنّها أعطت الحضارة في كل حقول الابداع، تصاب باثني :

تُزال من الخريطة كليًا إلّا في ثلثها، وتُباد بالملايين منها وخاصة بجماع من هم إنتلجنسياها يومئذ. إنّها لجريمة إبادة فوق كلّ تصوّر.

اين هذه القضية اليوم ؟

أتصوّرها، كما هي عندي شخصيًّا، في ضمير كلّ شريف تحت أي سماء وجد. لا يجوز انتظار قرار الدول الكبرى ليؤخَذ حقّ الأمّة الأرمنيّة. استراتيجيّة فعّالة ومتجددة استمرارًا، من قبل القوى الأرمنيّة الفكريّة والسياسيّة، هي التي ستفرض أخذ القرار بعودة أرمينيا التاريخيّة.

الوطن الأرمنيّ المغتَصَب لا بأس بمساحته. ولكنّه بالنسبة إلى مساحة تركيا المغتَصِبَة لا يشكل سوى العشر. وأن تعدل تركيّة الكماليّة وتعوّض عن هول ما فعلت السلطنة العثمانيّة ومخلّفاتها بالأرض وتردّ إليهم ولو نصف هذا العشر أمر ينبغي ان يدخل في روع كل المحافل المؤثّرة في العالم. الأمّة الأرمنيّة في دولة تامة السيادة على أرضها التاريخيّة، مكسب للحضارة.

مروان حمادة – وزير لبنانيّ – ١٩٨٦

بالرَّغم من الكوارث التي نزلت بالأمة الأرمنيّة فإنّها أبت أن تنحني وتستسلم. وظلّت تناضل في موكب التاريخ وتشارك في مقدّرات شعوب في الشرق والغرب. ونحن في لبنان بل وفي العالم العربيّ أجمع قد خبرنا العبقريّة الأرمنيّة بجميع مظاهرها الفكريّة والعمرانيّة، ولذلك لا نشكّ في أنّ هذه الأمّة الأرمنيّة لن تندثر آثارها وهي باقية على امتداد التاريخ والمواقع الجغرافيّة، ولقد كُتب علينا نحن العرب أن نعاني من مطامع الطامعين ولهذا لا يُمكن إلّا أن نحسَّ مع الأمة الأرمنية بما تعاني.

وإنني، إذ أبعث بصادق تمنياتي إلى إخواني الأرمن، أحسُّ بأنّ هذا التمنّي إنّما أوجهه إلى مواطنين أرجو من الله أن يحقّق لنا ولهم ما نصبو إليه.

أُغُست باخوس – نائب لبنانيّ – ١٩٨٦

أجدادهم ارتكبوا المجزرة – الجريمة وهم سكتوا عنها. وعندي أن من يسكت عن الجريمة فهو مجرم كالفاعل نفسه.

والمؤسف أن المتتبّعين مثلنا للأخبار منذ مدة بعيدة يأنفون ويستهجنون موقف الحكومات التركيّة المتعاقبة التي لم يرتفع عندها أي صوت يندّد بالمجزرة التاريخيّة والذين تسبّبوا فيها.

بينما بالفعل ارتفعت أصوات عالية ندّدت بجرائم النازيّة في ألمانيا نفسها.

على كلّ، لا يموت حق ووراءه مطالب. والشعب الأرمنيّ الناهض لا تنقصه الهمم مبنيّة على الحقوق الشرعيّة وعلى رضى الله وراحة الضمير.

شاكر أبو سليمان – الرئيس السابق للرابطة المارونيّة – ١٩٨٦

ممّا لا شكّ فيه أنّ المذابح ومحاولة الابادة التي ارتكبتها في حينه الدولة التركيّة إنّما تشكّل جريمة تاريخيّة، مُلتصقة بمرتكبيها، كما وأنّها وصمة عار في جبين الانسانية جمعاء. وهي تشكّل ثقلاً مستمرًا على ضمير الحكومات التركيّة المتعاقبة. ولذا كان من الواجب على هذه الحكومات، أن تتحلّى بالجرأة الأدبيّة للاعتراف أوّلاً بالذي حصل، وأن تستنكر ما حصل وأن تسعى للتعويض بشكل أو بآخر عمّا ارتُكب من مجازر. ومثال ألمانيا اليوم، خير دليل على مثل هذا السلوك، فهي قد تنكّرت للنازيّة، وشجبت أعمالها وأقرّت بجرائمها، وقامت بالتعويض على ضحاياها، فنفضت عن كاهلها هذا العبء، واستقّت احترام العالم المتمدّن.

آمل أن تصل القضيّة الأرمنيّة إلى نهايتها المحقّة، وما مات حق وراءه مطالب.

الدكتور حسين يتيم – مسؤول في حركة «أمل» اللبنانيّة – ١٩٨٦

إنّ على الحكومات التركيّة أن تعترف للأرمن بمأساتهم وأن تبادر إلى التعويض عن الجريمة السياسيّة بالتسليم بحقّ الأرمن بوطن قوميّ، والتعويض عن الجريمة الانسانية بدفع البدلات الماديّة التي تكفل للانسان الأرمنيّ ما يعوّضه عن خسارة بشره ومؤسساته وما فاته من أيّام وسنين لكي يعود إلى التاريخ.

إنّ الحكومات التركيّة ليست في وضع قوي لتبقى شاهدة زور، وعليها أن تقرأ التاريخ أو تلزم على قراءته جيدًا والعمل بمنطوقه ونصوص الشرعة الدوليّة.

الدكتور نعيم اليافي – كاتب وناقد سوري – آذار ١٩٩٢

إنَّ أيّ كائن بشري متمدّن يقرأ عن مجازر الأرمن التي نفذها الأتراك عمدًا ووفق مخططات مرسومة، سيشعر بجرح مخجل ينحفر في داخله، ويدفعه دفعًا قويًا ليعيد النظر بمجموع القيم التي تسود عالمنا. بل انه سيجد نفسه وسط دوّامة من تساؤلات لا تنتهي، ربما كان أكثرها إيلامًا التساؤل المتعلق بالدرس الذي تعلمته البشرية من جريمة الأتراك الفادحة، وبمدى مساهمة التاريخ في الوفاء لمآسي الشعب الأرمني ذي الحضارة العريقة ! فالتاريخ نفسه يزيد في عمق الأسى إذا تذكرنا أن الدول القوية في العالم تجاري الأتراك في تزوير حقائق ما قام به الطورانيون لافناء الأرمن كليًا. حتى أن أصحاب النيات الطيبة يكتفون بإبداء روح التعاطف مع الأرمن وهم يحيون ذكرى شهدائهم كلّ عام، وكأن القضية ـــ التي حولتها عصبة الأمم إلى الأرشيف ـــ غدت منتمية إلى ماض ينبغي نسيانه طوعًا أو كرهًا.

الديوان الهاشمي

بسم الله الرحمن الرحيم

من الحسين بن علي ملك البلاد العربية وشريف مكة وامرها الى الامراء الاجلا
الاماجد الامير فيصل والامير عبد العزيز الجربا السلام ورحمة الله وبركاته اما
بعد صدرت الاحرف من ام القرى تاريخ ١٨ رجب ١٣٣٦ نحمد الذي لا اله
الا هو اليكم ثم نصلي ونسلم على نبيه واله وصحبه وسلم ونخبركم بانا والثناء له تبارك
وتعالى بصحة وعافية ونعمة من فضله ضافية وافية اسبل الله علينا واياكم سوابغ نعمه
وان المرغوب بتحريره المحافظة على كل من تخلف باطرافكم وجهاتكم بين عشائركم
من الطائفة اليعقوبية الارمنية تساعدوهم على كل امورهم تحافظون عليهم
كما تحافظون على انفسكم واموالكم وابنائكم وتسهلون كل ما يحتاجون اليه في
ظعنهم واقامتهم فانهم اهل ذمة المسلمين والذي قال فيهم صلوات الله عليه
وسلامه من اخذ عليهم عقال بعير كنت خصمه يوم القيامة وهذا من اهم
ما نكلفكم به وننتظره من شيمكم وهممكم والله يتولانا واياكم بتوفيقه والسلام
عليكم ورحمة الله وبركاته

الخاتم

بسم الله الرحمن الرحيم

من الحسين بن علي ملك البلاد العربية وشريف مكة

الامراء الاجلا الاماجد الامير فيصل والامير عبد العزيز الجربا ، السلام ورحمة السلام ورحمة الله وبركاته · أما بعد صدرت الاحرف من أم القرى بتاريخ ١٨ رجب ١٣٣٦ نحمد الله الذي لا إله الا هو اليكم ثم نصلي ونسلم على نبيه واله وصحبه وسلم · ونخبركم بأنا والثناء له تبارك وتعالى بصحة وعافية ونعمة من فضله ضافية وافية اسبل الله علينا واياكم سوابغ نعمه · وان المرغوب بتحريره المحافظة على كل من تخلف بأطرافكم وجهاتكم من الطائفة اليعقوبية الارمنية تساعدوهم على كل أمورهم تحافظون عليهم كما تحافظون على أنفسكم وأموالكم وابنائكم وتسهلون كل ما يحتاجون اليه في ظعنهم واقامتهم فانهم أهل ذمة المسلمين والذي قال فيهم صلوات الله عليه وسلامه من أخذ عليهم عقال بعير كنت خصمه يوم القيامة وهذا من أهم ما نكلفكم به وننتظره من شيمكم وهممكم والله يتولانا واياكم بتوفيقه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ·

الخاتم

"في عامي ١٩١٥ - ١٩١٦ ، ارتكب العثمانيون الأتراك مجزرة بحق الأرمن ، حيث تعرض أكثر من مليون أرمني للمذابح أو سيقوا للموت . هذه الوقائع تستند الى ما جاء في سجلات المحفوظات الأميركية والألمانية والبريطانية . وفي تقارير الدبلوماسيين المعتمدين في الامبراطورية العثمانية آنذاك ..."

المقطع ٤ من تقرير لجنة تلاث الإبادة والدفاع عن الإنسان
التابعة لمعهد شعوب الإنسان في الأمم المتحدة